جامعة د. الطاهر مولاي بسعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعد الأمني كعامل لإعادة احياء اتحاد المغرب العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعـــداد الطالبتـــــان :

❐ ليتيم فاطمة الزهراء.

❐ قـادة فتيحـة .

إشـــــــــراف :

*الأستاذ العطـــري علـي

أعضـــــــاء اللجنـــة المناقشـة

- الأستاذ ..... مشرفا مقررا.
- الأستاذ ..... رئيســـــــا.
- الأستاذ ..... عضوا مناقشا.

السنـة الجامعية 2016 - 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

*** دعاء ***

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضي بما يصنع، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات والأرض حتى الحيتان في الماء وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه اخذ بحض وافر"

روا أبو داوود والترمذي

شكر وتقدير

يقول سبحانه وتعالى:"لَّئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"
صدق الله العظيم سورة إبراهيم (آية7)
بعد الشكر والامتنان لله عز وجل على ما أنعمه علينا من فضله وكرمه، نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الكريم "العطري علي " دعمه ونصحه نتمنى لك المزيد من النجاح والتألق.
شكر خاص للأستاذ بن زايد أمحمد الذي لم يبخل علينا بالمعلومات، نشكر الأستاذ بعوني أحمد على وقوفه معنا.
وإلى كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة سعيدة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي يكفيني من فضلها أنها أنجبتني إلى التي تحملت وصبرت من أجل أولادها في المحن ، إلى التي لا ينطق لساني بها إلا عند الخطر ، إلى أحلى فكرة أوجدها لي القدر .....

أمي الغالية أطل الله في عمرها .

إلى أغلى ما في الوجود الذي رعاني وعلى الخير رباني والذي يكفيني من فضله أنه علمني.

أبي الفاضل أطال الله في عمره .

إلى زوجي حكيم

إلى من شاركوني طفولتي ودعموني ،إخوتي وأخواتي ،أيمان وزوجها محمد ، محمد وزوجته هدى وأنوس،أسامة،الدلوعة خولة،وإلى شمعة العائلة مهدي،وإلى أختي نجاة وزوجها محمد وابنتها الكتكوتة شفاء.

إلى جدتاي الكريمتين أطال الله في عمرهما .

إلى عائلتي الثانية عمي زويري وعائلته ياسر،إلى بن ديدة وعائلته،إلى خالتي فاطمة وزوجها وبناتها وإلى كل العمات وإلى الخالات والأخوال ،إلي خالتي فايزة، إلى الأستاذ الفاضل بعوني أحمد و عائلته وإلى من تقاسمت معها عناء عملي وكانت لي الأخت والصديقة والأقرب من القريبة إليك حبيبتي فاطمة الزهراء ليتيم .

إلى الصديقات العزيزات : فدوى ، هجيرة ، عائشة .

إلى صديقاتي اللواتي تدمع العين لحظة تذكرهم وتبتسم شفتاي عند رؤيتهم : نوال وابنتها، هدى ، نسيمة .

إلى كل من نسيته مذكرتي وقلمي ولم تنساه ذاكرتي .

فتيحة حياة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى منهم أغلى ما في الوجود إلى أحب وأعز إنسانة على قلبي،إلى التي ضحت بالنفس والنفيس لأجلي وأنارت طريقي بالنصائح والدعم المتواصل والمحبة الدائمة أمي أطال الله في عمرك.

إلى مثلي الأعلى في الدنيا، إلى الذي لم يبخل علي بعطائه ودعمه لي، إلى سندي الدائم والوحيد والدي العزيز أطال الله في عمرك.

إلى أعز وأرقى إنسانة والدتي الثانية جدتي بنت النبي أطال الله في عمرك.

إلى من شاركوني حلاوة الحياة ومرارتها.

وإلى أخوتي أحمد ومحمد.

وإلى أخواتي كريمة، أحلام، سومية، وخالتي خيرة وريمة وإلى جميع أفراد عائلة مداني.

إلى نسمتي العائلة، هديل رتاج ومحمد جواد.

إلى أستاذي المحترم الذي لم يبخل علي بالنصائح والإرشاد وإلى عائلته الكريمة...بعوني أحمد.

إلى رفيقة دربي في الحياة و في العمل المتواضع صديقتي قادة فتيحة أسأل الله العظيم أن ينير دربها.

إلى أخواتي وصديقاتي تدمع العين لحظة تذكرهم وتبتسم لهم شفتاي عند رؤيتهم،نوال كافي أسأل الله العظيم أن ينير دربك، نور الهدى سعيداني، دلباز نسيمة.

إلى رفيقات دربي في الدراسة:فدوى، هجيرة، إقبال، مليكة، خالدي عائشة، عائشة مالكي،نور الهدى سمير، جميلة، فضيلة.

إلى كل من نساهم قلمي ولن ينساهم قلبي.

ليتيم فاطمة الزهراء

خطــة البحــث

الفصل الأول :: الإطار النظري للدراسات الأمنية

المبحث الأول : الأمن دراسة إيتمولوجية

المطلب الأول : مفهوم الأمن

المطلب الثاني: المفهوم التقليدي للأمن

المطلب الثالث: المفهوم الجديد للأمن

المبحث الثاني: مستويات و إبعاد الأمن

المطلب الأول : مستويات الأمن

المطلب الثاني : إبعاد الأمن

المبحث الثالث : المقاربات النظرية في دراسات الأمن

المطلب الأول : المقاربات الوضعية : الواقعية اللبرالية

المطلب الثاني : المقاربات ما بعد الوضعية : البنائية ،النقدية

المطلب الثالث : مدرسة كوبنهاغن

الفصل الثاني : التحديات الأمنية للمغرب العربي

المبحث الأول: التحدي العسكري و السياسي

المطلب الأول : التحديات العسكرية لدول المنطقة المغاربية

المطلب الثاني : التحديات السياسية لدول المنطقة المغاربية

المبحث الثاني : البعد الاقتصادي للمنطقة المغاربية

المطلب الأول : الإمكانات الاقتصادية لدول المغرب العربي

المطلب الثاني : معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي

المطلب الثالث: آليات تجاوز المعوقات الاقتصادية في المغرب العربي

المبحث الثالث: التحدي المجتمعي و البيئي

المطلب الأول: التحدي المجتمعي

المطلب الثاني: التحدي البيئي

الفصل الثالث : إستراتيجية الدول المغاربية لمواجهة التهديدات الراهنة
المبحث الأول : إستراتيجية الدول المغاربية لمواجهة التحديات الأمنية
المطلب الأول : إستراتيجية الدول المغاربية لمواجهة الإرهاب "الجزائر نموذجا
المطلب الثاني : سياسات الدول المغاربية لمجابهة الجريمة المنظمة
المطلب الثالث : سياسات الدول المغاربية لمجابهة الربيع العربي
المبحث الثاني : إستراتيجية الدول المغاربية للتعامل مع التحديات المجتمعية و البيئية
المطلب الأول : إستراتيجية مواجهة التحديات المجتمعية (الجزائر)
المطلب الثاني : إستراتيجية مواجهة التحديات البيئية (المغرب)
المبحث الثالث : تقييم التعامل المغاربي مع التهديدات الراهنة
المطلب الأول : انجازات
المطلب الثاني : معيقات
الخاتمة :
قائمة المراجع و المصادر
فهرس الموضوعات

مقدمة

مقدمة :

عرفت الظاهرة الأمنية تطورا متسارعا مع تسارع المعطيات على الساحة الدولية،فبعد نهاية الحرب الباردة لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد، بل امتدت لتشمل عدة فواعل اخرى، وهذا راجع الى اتساع مفهوم الأمن ، فبعدما كان يقوم بالأساس على مواجهة التهديدات العسكرية، أصبح يواجه تهديدات بارزة و جديدة على المستويين الدولي والإقليمي، كالجريمة المنظمة، و الإرهاب، و أزمة المياه، و التطرف الديني بالإضافة إلى النزاعات التي تشهدها العديد من الأقاليم و التي هي في تزايد مستمر

- تعد منطقة المغرب العربي كغيرها من المناطق و الأقاليم تعرضا لمثل هذه الالتقاءات و التجاذبات الايتومولوجية ، حيث شكل مفهوم الأمن فيها قضية للجدل ،إذ أن موضوع التهديد الأمني شغل دول الاتحاد المغاربي على كيفية و قدرتهم على تجاوز التحديات التي تعترضها سواء في المجال العسكري أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ، خصوصا بعدما شهدته تونس و ليبيا من حراك و ثورات (ماسمي بالربيع العربي)، مازاد من أهمية الأمر ، إذ تم الانتقال من التهديدات التماثلية إلى اللاتمثلية .

- إن الدول المغاربية مهددة في وجودها . و مهددة في أمن مجتمعاتها لان لها امتدادات في منطقة البحر المتوسط و في افريقيا و في العالم العربي . فمنطقة المغرب العربي هي الاكثر تاثرا بالتحديات التي تواجهها المنطقة المغاربية ،(من بينها :ازمة غرداية –ازمة الطوارق).

- أهمية الموضوع : يكتسي الموضوع محل الدراسة اهمية عملية بالغة في المقام الاول انطلاقا من المتغيرات المراد تحليلها ،حيث باتت اشكالية الامن تحضى بوتيرة اهتمام متزايدة واجتهادات تنظيرية يهدف فهم و تبسيط هذه الظاهرة بمختلف تجلياتها التي اصبحت تتصدر اولويات حفل العلاقات الدولية ، وهذا راجع الى تعقد و تطور الفواعل و الوحدات التركيبية المعنية بهذه الظاهرة ، حيث ان الاشكال الحقيقي يكمن في فهم مدى مواكبة هذه المفاهيم الامنية و قدرتها على تفسير مختلف القضايا ، المرتبطة بعاملي التحدي و التهديد من جهة ، و مدى ضبطها في اطار علمي يمكن الباحث من استيعاب هذه التحولات من خلال معرفة اسبابها و عمق تاثيرها على واقع البنى الاساسية (الدول).

تقع الاهمية العملية في مدى ادراك مختلف التحديات الامنية التي تمر بها منطقة المغرب الغربي في ظل واقع الدولة المغاربية .

- مبررات اختيار الموضوع:

مبررات ذاتية: كان حرصنا على اختيار موضوع ذو علاقة بمجال التخصص الاكاديمي ، و اهتمامنا كباحثين حيث ركزنا في قضايا تتعلق ببيئتنا المحلية (الجزائر) و محيطها الاقليمي (المغرب العربي)، و كذا التركيز على دراسة موضوع جديد ذو اهمية كبيرة .

- مبررات موضوعية : تم اختيارنا لهذا الموضوع لمدى اهميته في اثراء المقاربات العلمية ، و محاولة ايجاد مدخل تفسيري منهجي لتحليل الوضع القائم ، و مساعدة صانع القرار في ادراك هذه التحولات بهدف ايجاد سبل كفيلة لتحقيق الاهداف ، و التي تمكن من تجاوز الازمة و تحقق للدول المغاربية الاستقرار.

- أدبيات الدراسة :

أهم ما يميز موضوعنا انه حديث النشأة إلا أن اطلاعنا على الدراسات السابقة محل الدراسة ، حيث تكمن أهمية الاطلاع على هذه الدراسات استفادة الباحثتين من المادة العلمية المقدمة فيها بأشكالها المختلفة و فيما يلي سنحاول تقييم بعض الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة .

نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

1/- كتاب لهشام صاغور ، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية ،الواقع والرهانات، ويتضمن الخلفية التاريخية لاتحاد المغرب العربي وأهدافه .

2/- دراسة الدكتور عبد النور بن عنتر استاذ العلوم السياسية بجامعة باريس 8 "البعد المتوسطي للامن الجزائري : الجزائر ،اوروبا و الحلف الاطلسي "الصادر عن المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر2005 ،و هو كتاب يضمن عشرة فصول، حيث تناول في جزء من الكتاب اهمية الدائرة المغاربية بالنسبة للامن القومي الجزائري، و ارتباطه بالدائرة المتوسطية و منطقة الساحل الافريقي .

- اشكالية الدراسة :

من خلال ماسبق تبرز الإشكالية التالية :

- كيف أثرت التحولات السياسية و الأمنية التي عرفتها الدول العربية على الاتحاد المغاربي؟

- وعليه ارتاينا التساؤلات التالية.

- ما مفهوم الامن على المستوى النظري في حقل العلاقات الدولية ؟

- ما التحديات الامنية التي تواجة اتحاد المغرب العربي ؟

- ماهي الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة التهديدات (التحديات) الامنية؟

الفرضيات:

- يقتصر مفهوم الامن فقط على الجانب العسكري في حقل العلاقات الدولية.

- المشكل الحدودي من بين اهم اسباب عدم قيام تنسيق بين دول المغاربية في اطار اتحاد المغرب العربي

- مكافحة الارهاب من بين اهم استراتيجيات التي عملت الدول المغاربية على تطبيقها على ارض الواقع

- حدود الدراسة :

المجال المكاني: يتحدد المجال المكاني لهذه الدراسة من خلال عنوان الموضوع،حيث سيتم تطرق الى منطقة المغرب العربي .

- التسمية المعتمدة في عنوان البحث - بدولها الخمسة كما ان استخدام تسمية "المغرب العربي "للمنطقة لايعني انفرادا بها، و إنما باعتبارها الأكثر تداولا في الأوساط الأكادمية.

مناهج الدراسة :

من خلال طبيعة الإشكالية المطروحة كان لازما على الباحثتين ضرورة ايجاد و اتباع مجموعة من المداخل المنهجية لمقاربة هذا الموضوع بطريقة عملية ، و عليه سنحاول التعريف باهم المناهج التي تم توظيفها في سياقات الدراسة و هي كالاتي :

- **المنهج التاريخي :** بهدف تبيان السيرورة التاريجية للاحداث من خلال تتبع تطور المفاهيم الامنية عبر مسار تاريخي ارتبط بالتغيرات الحاصلة في مجال الظواهر الامنية ، التي تستمد اسسها من حركيات تارخية ، تم ابرازها من خلال النظريات الامنية المدرجة في هذه الدراسة ، و كذا نشاة اتحاد المغرب العربي و المراحل التي مر بها.

- **المنهج المقارن :** وذلك من خلال طبيعة الموضوع الذي يقتضي في مواضيع كثيرة ضرورة المقارنة في بعض الظواهر من حيث التشابه و الاختلاف في دول المغرب العربي و ذلك حين دراسة كل واحدة على حدى، لذا تم الاستعانة بمجموع الادوات المهمة التي تسمح بمقارنة هذه الظواهر ضمن بنى متعددة نتيجة تعدد بعض الخصوصيات التركيبية لبنيوية الدولة المغاربية و التحديات القائمة بينها .

- **المنهج الوصفي :** تبرز اهمية هذا المنهج في قدرته على فهم عمق الظواهر المتعلقة بموضوع الدراسة، و تحليلها وفق أسس عملية سليمة، حيث مكن استعمال هذا المنهج في توصيف البيئة الأمينة المغاربية، و تحليل مختلف الفواعل المرتبطة بهذا الموضوع من تفسير و تحليل للتحولات السياسية و الأمينة في المنطقة و فهم تحلياتها و أبعاد على واقع و مسار الدولة المغاربية.

تقسسيم الدراسة:

حاولنا وضع خطة شاملة لجميع المتغيرات و العناصر المراد تحليلها بهدف الوصول إلى مبتغى الدراسة، حيث تم تقسيم العمل إلى أربع فصول: فصل تمهيدي: حيث تم التركيز على نشأة الإتحاد المغاربي و التطور التاريخي الذي مر به، أما الفصل الأول فخصصناها للإطار النظري حيث ركزنا على تحليل و توضيح المفاهيم و المنطلقات النظرية و المفاهمية المتعلقة بموضوع الدراسة،و ذلك بالحديث عن بروز المدارس التنظيرية في حقل العلاقات الدولية، و التي احتل فيها موضوع الأمن أهمية كبيرة،لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية.

و في الفصل الثاني وقع اتجاه عملنا بالتطرق إلى التحديات الأمنية التية واجهها المغرب العربي من تحديات سياسية(المشكل الجزائري المغربي)، (الإنقلابات)، (قضية الصحراء الغربية)، إلى تحديات عسكرية(الإرهاب و الجريمة المنظمة)، إلى تحديات إقتصادية (الريح، وضعف التنمية) إلى تحديات مجتمعية(ما حدث في غرداية، وقضيةالطوارق) إلى تحديات البيئية (التصحر، الغاز الصخري، الثلوث البيئي)

أما الفصل الثالث فركزنا على : الإستيراتيجية التي إتبعها دول المغرب العربي في مواجهة التهديدات الراهنة، كمواجهة الإرهاب الجزائر أنموذجا، و الجريمة المنظمة والربيع العربي، وقمنا بتقسيم التعامل المغاربي مع التهديدات الراهنة و ما حقق من إنجازات و إخفاقات و معيقات.

- صعوبات الدراسة :

واجهنا اثناء انجاز هذا العمل مجموعة من الصعوبات التي تركزت اساسا حول طبيعة الموضوع وحداثته ، بحيث وقع الباحثين في اشكالية نقص المعلومة و هذا راجع لمدا تفرع مفهوم الامن و حداثته اي علاقته و بعدة مجالات.

الفصل التمهيدي
تأسيس الاتحاد المغاربي

أولا : الخلفية التاريخية لاتحاد المغرب العربي .

إن فكرة المغرب العربي ليست وليد اقرن الحاضر بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي ، وقد عرفت المنطقة المغاربية المحاولات الوحدة المتكررة على مدى التاريخ ابتداءا من عهد الملك البربري ماسينيسا ثم يوغرطة مرورا لفترة الحكم الإسلامي وانتهاءا بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية ،والموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية ، وفي بدايات السنين الأولى للقرن العشرين ظهرت للوجود نداءات بضرورة توحيد دول المنطقة في ميدان الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي الذي يعهد كعامل مشترك بين معظم الدول المغاربية ،وظهر هذا الشعور بضرورة التعاون المغاربي من خلال بعث لجنة استقلال تونس والجزائر 1915-1916 بجنيف لفكرة جمهورية شمال إفريقيا [1].

تشير المصادر التاريخية إلى أن علي باشا وهبة ، أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية كان أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح وقد مد يده للمقاومين الجزائريين وأسس أخوه في برلين لجنة تسمى باللجنة التونسية الجزائرية ، وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراكش (المغرب) وقد كان الاتجاه السائد لدى النخبة الوطنية في شمال إفريقيا ،وبكيفية خاصة لدى أعضاء تونس الفتاة 1908 وكانت الاستعانة بالدولة العثمانية أبرز اهتماماتها وذلك من خلال الارتباط بها في إطار الجامعة الإسلامية التي نشط في الدعوة إليها رجال السلطان عبد الحميد والمتعاطفين معهم في العالم العربي والإسلامي وذلك لمقاومة الاحتلال الفرنسي ، ولكن انهزام تركيا في الحرب العلمية الأولى وإلغاء الخلافة من طرف كمال أتاتورك ، دفع الحركات الوطنية في المغرب العربي إلى الاعتماد على إمكانياتها الذاتية مع الحرص على التنسيق فيما بينها لتنظيم الدعاية وشرح المطالب وتحديد الأهداف [2].

[1]- هشام صاغور ، دور النخب السياسية في تفصيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية ،الواقع والرهانات ، مصر ، مكتبة الوفاء القانونية ،2014، ص 164.

[2]- محمد عابد الجابري وآخرون ، وحدة المغرب العربي ، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1987) ص 18.

كما أن منظمة نجم شمال إفريقيا التي تأسست في باريس أواسط العشرينات من أجل إعانة العمال المغاربة والدفاع عن المصالح الاجتماعية والمادية والأدبية لمسلمي شمال إفريقيا[1]، التي تحولت إلى حزب سياسي في مارس 1926م بقيادة مصالي الحاج، والذي كانت مطالبه تتعدى حدود القطر الواحد، ناضل من أجل استقلال كل شمال إفريقيا، وكانت له مواقف مغاربية داخلية، ففي 1927م شارك إلى جانب الحزب الدستوري في مؤتمر بروكسل دافع فيه عن قضية المغرب العربي عموما [2].

ومع مطلع الخمسينات أخذ المنظور الوحدوي طابع العمل العسكري وأصبح الإطار المرجعي للحركة التحريرية المسلحة فتكونت بالتعاقب جيوش التحرير المغربية، حيث تكونت في الجزائر سنة 1954م جيش التحرير الجزائري، وفي تونس جيش التحرير التونسي 1955، وفي المغرب جيش التحرير المغربي في نفس السنة، وقد كانت مساهمة الحركات الاستقلالية مساهمة فعالة في مؤتمر باندونغ 1955م ، حيث نال تأييدا مطلقا ومناصرة لقضية العادلة المتمثلة في الاستقلال والحرية وإنهاء الهيمنة الاستعمارية في أقطارها المغاربية الثلاثة.

وبعد موجة الاستقلال التي عرفتها دول المنطقة في منتصف القرن العشرين ، تم لابتعاد عن فكرة تأسيس اتحاد يجمع دول المغرب العربي وكان مرجعه الاتجاه الذي سلكته كل دولة نحو بناء الوطن بالإضافة إلى مراعاة الحدودية خاصة بين الجزائر والمغرب وليبيا وتونس [3].

وعاودت فكرة اتحاد المغرب العربي بعد عدة لقاءات ثنائية بين القادة المغاربة وعلى هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة في الجزائر من 8 – 10جوان 1988م تم عدة مقابلات ومشاورات بين القادة المغاربة خصوصا بحث المشروع المغاربي وتم الاتفاق على بعض المجموعة المغاربية وقرر اجتماع القمة في 10 جوان 1988م بزرالدة حيث اجتمع رؤساء دول المغرب العربي وقرروا تكوين لجنة من أجل ضبط وإبقاء عوامل

[1]- جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي ، دراسة قانونية سياسية ، (الجزائر ، دار العلوم للنشر والتوزيع 2004) ، 16.

[2]- حسين الدواجي العربي ، التحديات الأمنية في شمال وغرب إفريقيا وأثرها على مستقبل التكامل المغاربي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، 2014. ، ص 11 - 12.

[3]- هشام صاغور ، مرجع سابق ،ص 165-166.

الوحدة المغاربية ، وقرروا أ يكون أولب اجتماع لها في الجزائر يوم 12 جويلية ، وتنفيذا لاتفاق زرادلة اجتمع رؤساء الدول الخمس وترأسهم شاذلي بن جدي مع الرئيس التونسي السابق زيد العابدين بن علي والملك حسن الثاني والرئيس الليبي معمر القذافي ، والرئيس الموريتانهي معاوية ولد سيد أحمد الطايع ، في جو سادته الصداقة المتبادلة لتحقيق التكامل والوحدة المغاربية والنشاط السياسي والاقتصادي [1].

في 17 نوفمبر بمراكش المغربية ثم الإمضاء على اتفاقية الاتحاد المغاربي واعتبر ذلك بمثابة المؤتمر التأسيسي للاتحاد ، حيث وقع القادة المغاربة الخمس على الوثائق الثلاث :

- إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي .
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية .
- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي [2].

وبعد القمة التأسيسية بمراكش 1989م عقد مجلس الرئاسة ست دورات : كانت القمة الأولى بتونس : 21- 1990/01/23م تلتها قمة الجزائر 22-1990/07/23 ثم قمة رأس لانوف بليبيا 10-1991/03/11م ثم قمة الدار البيضاء بالمغرب 15-1991/09/16م وبعدها كانت قمة نواكشط بموريتانيا 10-1992/11/11م وقمة تونس 02-1994/04/03م [3].

ثانيا : الموقع الجغرافي للمغرب العربي وأهميته الإستراتيجية .

1- الموقع الجغرافي :

تقع منطقة المغرب العربي في شمال إفريقيا ، وتطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837كلم ، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146كلم ، ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحرواي .

---

[1]- هند أمينة مقلش ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الوحدة المغاربية 1989-1999 ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، 2013 ، ص 49.

[2]- هشام صاغور ، مرجع سابق ،ص166.

[3]- ديدي ولد السالك ، اتحاد المغرب العربي ، أسباب التعثر ومداخل التفعيل ، ص 56 .

فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200كلم بينما ليبيا تقع وسط شمالي إفريقيا بين المشرق والمغرب العربيين وتطل عل البحر الأبيض المتوسط بساحل يصل طوله حوالي 1800كلم .

أما تونس فتقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي وتطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 537كلم .

أما موريتانيا تقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية، تطل على المحيط الأطلسي بساحل طوله 700كلم [1].

يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى، المغرب حاليا والمغرب الأوسط والمغرب الأدنى تونس ، حيث تشكل هذه الدول الثلاث الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي .

إلا أنه في الإطار الواسع فإن المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث : المغرب ، الجزائر، تونس ، كل من ليبيا وموريتانيا ، وتجد هناك تسميات أخرى للمغرب العربي مثل شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوربية [2]، حيث يشكل المغرب العربي متسعا جغرافيا متصلا متنوعا من حيث أراضيه التي تضم سهولا خصبة وهضابا عليا وغابات ومناطق شبه رطبة وأقاليم جافة صحراوية كما يحتوي على ثروة حيوانية وسمكية معتبرة [3].

- الأهمية الإستراتيجية :

[1]- جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي ، دراسة قانونية سياسية ، (الجزائر ، دار العلوم للنشر والتوزيع 2004) ، ص 22 – 23.

[2]- شهيناز سنوسي ، التهديدات الأمنية في المغرب العربي وإستراتيجيات مواجهتها ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2014 -2015، ص 41 – 42.

[3]- حسين الدواجي العربي ، التحديات الأمنية في شمال وغرب إفريقيا وأثرها على مستقبل التكامل المغاربي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية تخصص دراسات جيوسياسية ،، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ،2013- 2014. ، ص 08.

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية ، فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط أي بين أوربا وإفريقيا ، ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني ومركز للتبادلات الاقتصادي والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط ،كما اعبر همزة وصل إستراتيجية للكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية [1].

إذ يعتبر المغرب العربي متسع جغرافي متصل الحدود متجانس الخصائص المادية ، والسمات الطبيعية متكامل الموارد الطاقوية والثروات الطبيعية والمنابع المائية ومتقارب الملامح البشرية ، فهو يشكل مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048.141 كيلومتر مربع ، تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا ، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن جنوب أوربا ويحدها المحيد الأطلسي غربا ومنطقة لشق الأوسط والخليج العربي شرقا [2].

ويعطي هذا الموقع الجغرافي المتميز أهمية كبيرة للمنطقة ، تعتبر محور تلاقي أربع أبعاد جيواستراتيجية هامة ومترابطة ن بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوربية شمالا فالبعد الإفريقي جنوبا والبعد الشرق أوسطي شرقا ، امتدادا إلى الخليج العربي وآسيا وأخيرا البعد الأطلسي غربا .

فمنطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات أوربا إفريقيا وآسيا ، مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة ، إضافة إلى موقعها البحري المتميز شمالا على امتداد 4000كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط الذي جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية ، كما يعتبر الشريط البحري لحوض الأبيض المتوسط الذي ي طل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا في العمليات التجارية [3].

ثالثا : أهداف معاهدة اتحاد المغرب العربي .

---

[1]-

[2]- شهيناز سنوسي ، مرجع سابق ،ص 42.

[3]- عائشة مصطفاي ، اتحاد المغرب العربي ، دراسة في المعوقات والتحديات ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر ، جامعة الوادي ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2013-2014، ص 11.،

نجد أن الدول الخمسة الموقعة للمعاهدة لديها أهداف محددة ، ويمكن إيجازها فيما يلي :

- أهداف الجزائر :

- الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة وخاصة في مجال التجارة الخارجية للتخلص من البطالة والأزمات اليومية .

- تحقيق عائدات أكثر من تجارتها الخارجية خاصة مع أوربا وبالأخص في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إليها عن طريق المغرب مرورا بإسبانيا .

- إن الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988م اتجهت إلى مواجهة ذلك بضرورة إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية ، لذلك فهي ترعى في هذا الاتحاد صيغة مناسبة لتصفية المحاور والصراعات الخارجية [1].

- دعم صورتها على المستوى الدولي والإقليمي باعتبارها الدولة القادرة على استيعاب كافة القيادات سواء يمينية أو متحفظة أو ردايكالية .

- فرصة لدعم أواصر العلاقات بين الجيران كما تجعل النظام اللليبي أكثر التزاما بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة له ، فالاتحاد قد يسهم في إضفاء الهدوء على منطقة المغرب العربي، وهو يغني الجزائر عن الدخول في أعمال كتهديدها السابق باستخدام الأساليب العسكرية إذا ما تعرضت تونس للعدوان من جانب ليبيا .

2- المغرب :

على الرغم من كون المغرب قوة رئيسية إلى جانب الجزائر في عملية البناء إلا أنها تعتبر أكثر دول المنطقة تعرضا للتهميش وذلك لكون علاقاتها مع الجيران عرفت دائما نوعا من التوتر بدءا بالنزاع الحدودي مع الجزائر .

[1] - هشام صاغور ، دور النخب السياسية في تفصيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية ،الواقع والرهانات ، مصر ، مكتبة الوفاء القانونية ،2014، ص 73.

المغاربي

فقضية الصحراء الغربية ثم الصراع مع ليبيا إضافة إلى أنها من بين دول المنطقة التي عانت من الأزمات الاقتصادية لذا تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية [1]:

- تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية من خلال التعاون بين دول الاتحاد عن طريق الاستفادة من المشاريع المشتركة .

- مواجهة مشكلة البطالة بعد الاستغناء عن العديد من العمالة المغربية من الدول الأوربية ووجود الاتحاد سيحد من ذلك .

- رغبة المغرب في استخدام صيغة الاتحاد لتصفية الصراعات بالمنطقة / كصيد تفاوضي مع " جبه البوليساريو" والتي مثلت عبئا عسكريا وسياسيا واقتصاديا إضافيا منذ إعلان الجمهورية الصحراوية عام 1976م ، واعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بها ، الأمر الذي أدى إلى عزلة المغرب في المنطقة ولجوئها للحل العسكري لمواجهة المشكلة [2].

3- أهداف تونس :

أهم أهداف تونس تتمثل فيما يلي :

- نتيجة للقدرات الاقتصادية التونسية المتواضعة ، فإن الانضمام للاتحاد يحقق لها مكاسب اقتصادية معتبرة من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الاتحاد وخاصة ليسبيا التي تشكو من نقص العمالة وذلك بعيدا عن الضغوطات السياسية .

- رغبة النظام السياسي خاصة بعد تولي الرئيس زين العابدين بن علي للسلطة من إعادة فتح صفحة جديدة في علاقاته مع جيرانه ، وبالتالي حصولها على موقف توازني لها في المنطقة في مواجهة دولا مجاورة أخرى قوية نسبيا وهي الجزائر ، ليبيا ، المغرب .

- لعب دور معتبر وغير مهمش ، حيث أدركت تونس أنه بالرغم من انتقال الجامعة العربية إليها بعد اتفاق السلام المصري الإسرائيلي فإن دورها مهمش ومحدود ويقتصر على استضافة الاجتماعات واللقاءات [3].

4- ليبيا :

---

[1]- صبيحة بخوش ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية ، 1989-2007، الأردن : مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2011) ص 183 – 187.

[2]- هشام صاغور ، مرجع سابق ،ص 174.

[3]- صبيحة بخوش ، مرجع سابق ، ص 187.

تهدف ليبيا إلى تحقيق أغراض سياسية إذ تسعى إلى :

- الخروج من العزلة التي عانت منها مرارا خاصة بعد فشل الاتحاد العربي الإفريقي بينها وبين المغرب ومحاولات الوحدة مع السودان وتدهور علاقاتها مع تونس .

- محاولة إيجا تكتل دفاعي لحي يمثل قوة ردع إقليمية لأي اعتداء على أية دولة من دول الاتحاد خاصة ليبيا بسبب تعرضها المستمر للتهديدات الخارجية واعتداءات أمريكية ،حيث قصفت في 1986م أسقطت لها طائرتين من قبل مقاتلات أمريكية .

- محاولة العقيد معمر القذافي في جعل الاتحاد المغاربي كخطوة أولى عن طريق إقامة الوحدة العربية التيس طالما نادى بها وبالتالي البحث عن دور مشرف لليبيا في مشروع الوحدة العربية الشاملة .

- رغبة القذافي في لعب دور ليس في منطقة المغرب العربي فقط بل كذلك في دول الجوار الإفرقي إذ أنه أصر على إدخال النيجر ومالي والتشاد والسودان في الاتحاد ، ولما تعذر عليه ذلك فقد عمل على إدراج مادة تنص على أن يكون الاتحاد مفتوحا أمام دول إفريقية وعربية أخرى [1].

5- موريتانيا :

تعتبر من أفقر الدول المغرب العربي بسبب ندرة المواد الطبيعية فيها ، وقبولها الاتحاد كان بسبب الأهداف التالية :

- محاولة البحث عن توازن لعلاقاتها بين كل من المغرب والجزائر باعتبارهما الدول المجاورة لها والتي تربكهما معها الحدود المشتركة .

- الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة والتنسيق الاقتصادي بين دول الاتحاد .

- الرغبة في الموازنة بين دورها في المغرب العربي ومنظمة دول غرب إفريقيا [2].

المادة الثانية :

يهدف التحاد إلى :

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها بعض .

---

[1]- نفس المرجع ، ص 188- 189.

[2]- فاطنة مسكين ، اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات السياسية الراهنة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، 2014-2015، ص 47.

المغاربي

- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها .
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف .
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها .

المادة الثالثة :

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابق ة إلى تحقيق الأغراض التالية :

- في الميدان الدولي :

- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار .

في ميدان الدفاع:

- صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .

- في الميدان الاقتصادي:

- تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية ، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

- في الميدان الثقافي :

- إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته إلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء ومؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

الفصل الأول
الإطار العام النظري للدراسات الأمنية

الفصل الأول: الإطار العام النظري للدراسات الأمنية

تعتبر الدراسات الأمنية واحدة من بين الحقول المعرفية الأكثر انتشارا في الوقت الراهن و ذلك راجع لما تمثله الظاهرة الأمنية من أهمية للأفراد و الشعوب و الدول، لذا توجب على الباحثين (الأكاديميين، و السياسيين) الرجوع إلى أصوله و بداياته المعرفية، و ذلك بدراسة مختلف السياقات التاريخية والمفاهمية التي تطور فيها بهدف تكوين صورة متكاملة عن الأمن و أهم النقاشات التي هيمنت عليه في الماضي.

المبحث الأول:الأمن دراسة ايتمولوجية

سنتناول في هذا المبحث أهم تعاريف الأمن، لغة و اصطلاحا، و مفهومه التقليدي والجديد.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

1- الأمن لغة: إن الأمن لغة، من الأمان و الأمانة بمعنى: و قد أمنت فأنا آمن، و أمنت غيري من الأمن و الأمان، و الأمن ضد الخوف، و الأمانة ضد الخيانة، و الإيمان ضد الكفر و الإيمان بمعنى التصديق[1]. و الأمن مرادف لكلمة الإنجليزية Security و الفرنسية Sécurité و يكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة و عدم الخوف.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى و يأتي في مقدمتها:زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة،التصديق و غيرها من المعاني التي عددها علماء اللّغة للأمن.

المعنى الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى:"و آمنهم من خوف"، قال الله تعالى :"و إذا جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا..." الآية 124 من سورة البقرة.

2- الأمن اصطلاحا:

تعريف وولتر ليبمان"Walter Lippmann" ، أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضه لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه

- أما من وجهة نظر أرنولد وولفر Arnold Wolfers يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"

[1]- ابن المنظور، لسان العرب، ط1، القاهرة، دار الحديث، 2003، ص 164.

- أما في رأي المفكر باري بوزان Barry Buzan في حالة الأمن يكون النقاش على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة و تماسكها العملي"[1]

- أما فرانك تراجر و فرانك سيموني Frank N ,Trager et Frank Simonie فيعتبران أن الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا و دوليا لحماية و توسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين و المحتملين".

- أما دومينيك دافيد Dominique David فيرى أن الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر،و توفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا"[2]

- و في حيث يراه هنري كيسنجر : بأنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء". يراه "روبرت ماكنمار" بأنه يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه..."

- يعرف بطرس غالي: " الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس فقط سلامة الدولة و سيادتها و وحدتها الإقليمية، و إنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

- لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي

- يتبنى يزيد صايغ صيغة موسعة للأمن: يشمل الدفاع عن القيم الوطنية و الوحدة الترابية، و بقاء الدولة و ضمان سلامة السكان، و إيجاد ظروف اقتصادية للرخاء، و الحفاظ على الانسجام الاجتماعي و البناء الوطني[3] .

و الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية تعني: حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد و قصر اهتمامها بحالة اللا أمن الناتجة عن التهديد العسكري، و عاش العالم مرحلة سباق التسلح

[1]- بيليس جون،ستيف سميث،عولمة السياسة العالمية،دبي، مركز الخليج للأبحاث،2004،ص 414.
[2]- معمربوزنادة، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1992،ص 16.
[3]- عبد النور بن عنتر،تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،مجلة السياسة الدولية،العدد160 ،ابريل 2005،ص 56.

بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية و الكيميائية و الذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها و قوتها[1]

- يعرف عبد الوهاب الكيالي:"الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي."[2]

المطلب الثاني:المفهوم التقليدي للأمن

سيطر المنظور التقليدي على صعيد المواقف و الافتراضات حول مفهوم طبيعة و سبل تكريس الأمن لفترة طويلة، و لعل أن ما يجمع أراء التقليدين هو النظر بواقعية للعالم و معالجة الوضع القائم و سنناقش هذه الفكرة انطلاقا من تصورين.

التصور الأول: و الذي يعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي الضيق و التصورات التقليدية له، والتي برزت أثناء الدراسات السياسية الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة، الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية،ليشير إلى حماية و سلامة الدولة من الأخطار و التهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية الدبلوماسية و العسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي و القانوني و وحدتها الترابية.

أما **التصور الثاني:** فيتبنى موقف توسعيا، إذ بجانب البعد العسكري البحت للأمن، تعد المسائل الاقتصادية البيئية، المجتمعية قطاعات جديدة تميز الاهتمامات الأمنية في ظل تنامي مسارات العولمة، تعقد الحياة الدولية.[3]

و يعتبر التيار الواقعي الأكثر تحمسا للدفاع عن فكرة اعتبار الأمن من تصميم اهتمام و صلاحيات الدولة، كونها الفاعل الوحيد و عيار الشرعية السياسية، فالواقعية بمختلف نسخها النظرية المتعددة،تنظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أي سياسة أمنية وأن

[1]- فائزة الباشا، الأمن الاجتماعي و العولمة، المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، الموسم الثقافي في 2006،ص 7.

[2]- عبد الوهاب الكيالي و آخرون،الموسوعة السياسية،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1979 ص 131.

[3]- حجار عمار،السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوربي،إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات،جامعة باتنة،2002،ص 48.

الأولوية هي لتحقيق أمن الدولة في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية ، ويعتبر مفهوم الأمن الوطني المرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليديا[1] ، بحيث ارتبط هذا " المفهوم " بعسكرة الدول للحفاظ على سيادتها وضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها ، حيث أنم مفهوم الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسين هما: المصلحة الوطنية ، وزيادة حجم القوة [2].

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليديا بمفهوم " الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي ، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة ، فقد ميز "توماس هوبز" بين حالة (المجتمع) وحالة (الطبيعة) واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون (حالة المجتمع) بينما تعيش الدولة (حالة الطبيعة) في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال (عقد اجتماعي) تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة ن ويعتقد "هوبز" أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشأت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم [3].

المطلب الثالث: المفهوم الجديد للأمن.

بعد الحرب الباردة وظهور متغيرات جديدة وتهديدات جديدة صار الأمن ذا طبيعة معقدة، ففي بداية الثمانيات أعيد التفكير في مفهوم الأمن لتظهر مفاهيم جديدة للأمن[4] كالأمن الإنساني، والأمن المجتمعي، و الأمننة.

[1]- عمار حجار، المرجع السابق، ص 48.

[2]- أحمد إيدابير ، التعددية الاثنية والأمن المجتمعي ، دراسة حالة مالي ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2012 ، ص 62.

[3]- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأمر، الكويت، ص 10.

[4] -حواءبرحال،السياسات الأمنية الأمريكية في إفريقيا،رسالة لنيل شهادة ليسانس في السياسة الدوليةوالعلاقات الدولية،جامعة بسكرة،2008،ص5.

1- الأمن الإنساني: لتحديده بدقة يجب الرجوع إلى:

- الأمن الإنساني (البشري) و تقرير الأمم المتحدة الإنمائي PNUD 1994:حيث ذكر هذا المصطلح لأول مرة مع نهاية الحرب الباردة كمرجعية في التفسير،فقد عالج التقرير أنماط التهديدات التي يواجهها العالم اليوم، و بالتالي تعيق التنمية بذلك كان تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD سنة 1994، أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني و ادخله بقوة في الدراسات الأمنية[1]، و عرف بعض المفكرين و صانعوا القرارات الأمن الإنساني على أنه:
- كوفي عنانKofi Annan :حدد مفهوم واسع للأمن الإنساني لأنه تجاوز مجرد غياب النزاع العنيف و بذلك أعطى فهما جديدا للأمن فيقول: يجب علينا توسيع نطاق رأينا ما هو المقصود من السلام و الأمن،السلام يعني أكثر بكثير من غياب الحرب،لم يعد فهم أمن الإنسان من خلال شروط عسكرية محضة بل يجب أن تشمل التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية،حماية البيئة و الديمقراطية و نزع السلاح و احترام حقوق الإنسان، و سيادة القانون".

و بهذا لخص كوفي عنان مفهوم الأمن الإنساني من خلال ثلاثة ركائز و هي:

- الحق في العيش بعيدا عن الحاجة.
- الحق في العيش بعيدا عن الخوف.
- حق الأجيال اللاحقة[2]

2- الأمن المجتمعي و الأمننة:

- **الأمن المجتمعي:** في إطار مدرسة "كوبنهاغن" ينظر إلى الحقل الاجتماعي، المجتمعي على أنه المصدر الأكثر خطورة لعوامل الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،فيتنامي العنف المجتمعي و المشاكل الاجتماعية، النمو الديموغرافي الكبير، و الهجرات المتزايدة من الجنوب نحو الشمال كلها تعتبر من صميم موضوع الأمن

[1]- أسماء درغوم ،البعد البيئي في الأمن الإنساني،مقاربة معرفية،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة منتوري،قسنطينة،2009،ص 28.

[2]- حليمة حقاني،دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2012،ص 5.

المجتمعي،فتغيير الموضوع المرجع من الدولة إلى المجتمع، أدى بشكل مباشر إلى تغيير علامة " الأمن القومي" إلى الأمن المجتمعي و يعتبر B.Buzan واحد من بين الذين حاولوا تقديم صياغة متكاملة لمفهوم الأمن المجتمعي، و الذي يشير حسب اعتقاده إلى استطاعة المجتمع البقاء و الدوام على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار و تهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور و الحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية و التقاليدية[1]، طور "وايفر" مفهوم الأمن الاجتماعي، انطلاقا من المفردات التي ادخلها "باري بوزان" و لخص "وايفر" تصنيف "بوزان" في شقين أساسين:

الأمن القومي و الأمن الاجتماعي: فالأول يعنى بالسيادة و بقاء النظام، و الآخر يخص الهوية وبقاء المجتمع[2].

- **الأمننة Sécuritization:** تعتبر نظرية الأمننة أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة "كوبنهاغن" في الدراسات الأمنية، ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال "أول وايفر" الذي تطرق فيها إلى تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني بقوله:"يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك"،و بأكثر دقة، تشير فكرة الأمننة إلى البناء الاستطرادي للتهديد، كما يمكن أن تعرف على أنها :"المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة"[3]
- تنطلق نظرة مدرسة "كوبنهاغن" للأمن، على اعتبار قبل كل شيء مسعى Une Démarche، و أن الفاعلين Actors، ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية، بهدف تبني مسار الأمننة، و هو مسار ترتكز أسسه على

[1]- حجار عمار،السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[2]- عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،2005، ص 26.
[3]- سليم قسوم،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3، 2010، ص 120.

"تعريف ذاتي للتهديد" ضد البقاء[1].

المبحث الثاني: مستويات وأبعاد الأمن.

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية و الاجتماعية ...إلخ ، لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة ، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية ، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية ، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن المتعددة والأبعاد التي يشملها،نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة والتي تتلخص فيما يلي :

المطلب الأول: مستويات الأمن.

وهي مستوى وطني، مستوى إقليمي ودولي، ومستوى فردي (إنساني).

1 – الأمن الداخلي (الوطني) :

يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة .

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف والذي يمس باستقرار المجتمع والذي يكون عبر طرق غير شرعية ، وكذلك توفير وحشد كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد ، فالأمن في مستواه الوطني يرتكز حول ركيزتين أساسيتين :

الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين ، الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أل تحقيق الأمن لهم ، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع ، والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات اللأمن مثلا : فرضها

[1]- بالة عمار،مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2011، ص 40.

احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح فيمن لا يحترمها من خلال تسليط العقوبات[1] المستحقة لأن أي تساهل أو تخاذل من طرف جهات سياسية معارضة أو غير معارضة قد يعرض الأمن والوطني للزعزعة وهذا لا يعني أن تقف السلطة والدولة عائقا في وجه حرية التعبير بل يجب هنا مراعاة رأي الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أنها تكون في صالح أو متلائمة مع طلب الأغلبية من أفراد المجتمع ، فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين .

من هنا يظهر ويتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة أمرين تحقيق الأمن الحدودي والمقصود به درك أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتخترقها وبالتالي تهديد البنية الداخلية للمجتمع وكذلك تامين المواطنين وذلك بمنع الأخطار التي قد تلحق بهم وكذلك توفير الحاجيات الأساسية لهم [2].

المستوى الإقليمي:

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة ، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة، وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي ، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة ، لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي ، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها ، وهذا يدفع الدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي .

ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية ، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن ، أي رده أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ ،حي أن الاختراق في حالة

[1]- بلال قريب، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه-التحديات والرهانات-**،رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة، 2011، ص27.

[2]- المرجع نفسه، ،ص28.

وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني ، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق ، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة هي حدود أمنية لها ، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي [1].

المستوى الدولي:

بعد زوال الحربين العالميتين وانتهاء لحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وزوال الاستعمار بمفهومه التقليدي وظهور وحدات سياسية على الساحة الدولية، كتنامي ظاهرة العولمة وبروز ما يسمى بعولمة المخاطر والتهديدات ،(أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد الأمن الوطني للدولة فقط بل تهدد أمن جميع الدول ،مثل قضايا الهجرة غير الشرعية ،الإرهاب الدولي العابر للقارات ، التلوث البيئي ، الأمراض الفتاكة ، أنفلونزا الخنازير والطيور والمخدرات وتجارة أعضاء البشر ....)،فمنذ بروز تهديدات جديدة غير عسكرية أصبح الترتيب العسكري الإستراتيجي ليس من أولويات الوحدات السياسية نظرا لأن تلك التهديدات الجديدة لا تتطلب من الدول التعامل معها بمفهوم عسكري ، ففي المجتمعات المتقدمة والمتطورة بالأخص أصبح الاعتقاد بأن التلوث والسيدا والمخدرات والإرهاب والتطرف بكل أنواعه، البطالة الفوضى الاقتصادية، الهجرة ومشاكلها كلها تمثل انشغالا أمنيا ومقلقا وفوق خطر تهديد أي عدوان مباشر.

إذن فالمقصود بنظام الأمن الدولي أو الجماعي في الدراسات السياسية هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير .

ويعرفه أحد الباحثين بأنه : " النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها وإنما على

[1]- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية ، المؤسسة العربية للأبحاث ، بيروت ط1، 1973، ص 217 - 223.

أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[1].

المستوى الإنساني (الفردي) :

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعين بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعدم وجود ما يهدده أو يقلق سكينته .

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب John Burton فإن حالات اللا استقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع واللا استقرار في البيئة الداخلية وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي و يبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتداد للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر وهذا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني ويتضرر الإنسان أو الفرد من كل هذا ، وهنا يبرز المستوى الفردي ويتبين أن هناك ترابط بين مستويات الأمن ، كل مستوى يؤثر في مستوى آخر [2].

[1]- بلال قريب ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

[2]- نسيمة مسالي ، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010 ، ص 24.

كما يعتبر الأمن المجتمعي مهم جدا في المستوى الإنساني حيث يرى أنه :
بالنظر إلى السياق السوسيوتارخي الذي ظهرت فيه المقاربة نجدها متزامنة مع اندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية في كل من الجمهوريات السوفياتية السابقة، ووسط إفريقيا ، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوربا ، وبروز المشاكل الاجتماعية المتمخضة عنها ، كل ذلك أدى بمنظور مدرسة " كوبنهاغن " إلى وضع المجتمع كموضوع مرجع للأمن ، مقابل للدولة التي حسب رأيهم لم تعد الطرف المهدد فقط ولكن أيضا في بعض الأحيان مصدر التهديد[1].

مدرسة " كوبنهاغن " التي هي واحدة من الاتجاهات الفكرية التي يوازي ظهورها مع الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة ، وقد حاولت أن تحل محل المفهوم العسكري للأمن مفهوما يتجاوز الطرح التقليدي ن وهو الأمن المجتمعي ،وذلك انطلاقا من دراسة الوضع الدولي عقب سلسلة التطورات التي شهدها هذا الوضع ، إذ أن ظروف هذه الفترة استدعت النظر في نوع التهديدات الجديدة ، وهي تمس بالدرجة الأولى المجتمع ، الذي يعاني ظاهرة الانفصال والانقسام ، جسدتها يوغسلافيا السابقة ، ودول أوربا الشرقية ، وبعض الدول التي تتميز بالتباين العرقي الإثني في آسيا وإفريقيا ، فمع التغير الحاصل في طبيعة الحروب من حروب خارجية إلى حروب داخلية ، تقع داخل الدولة والواحدة ، وتغير نوع التهديدات بدا جليا في عجز النظرة التقليدية للأمن في التعامل مع هذا الوضع الدولي ، وظهرت على إثرها دراسات أمنية كما رأينا في المبحث السابق ، الهدف منها تجاوز تلك النظرة التقليدية للأمن من بينها مدرسة كوبنهاغن ، التي ركزت على التهديدات والمخاطر الأمنية في هذا المجال ، خاصة على الصراعات العرقية الإثنية كتهديد مباشر لبقاء الدولة ، نتيجة للتصفية العرقية التي تعرض لها ألبان كوسوفو على يد الصرب في دولة يوغسلافيا سابقا ، وبحيث كان ينظر إلى الصراعات العرقية والإثنية على أنها ظاهرة تخص مجتمعات دول العالم الثالث ، سبب هشاشة الاستقرار السياسي وحالة التخلف التي تعيشها إلا أنه مع الأزمة في البلقان أصبح ينظر إليها كتهديد يواجه جميع الدول [2].

[1]- أحمد ايدابير، مرجع سبق ذكره، ص 77.
[2]- نفس المرجع السابق ، ص 77- 78.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية ، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق ، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية ، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة [1]، فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ونستطيع تلخيصها فيما يلي :

أولا: البعد العسكري.

هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن من خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا ، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجمات تقليدية ، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات ، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية ، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدول الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة ، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة الأمريكية لباقي الوحدات ، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب، فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن ، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة) ، من حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع ، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني ودفاعي مثل : الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة [2].

---

[1]- خالد معمري ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة ، 2009 ، ص 24.

[2]- نسيمة مسالي ،مرجع سبق ذكره، ص 15 – 16 .

ثانيا: البعد السياسي.

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل : الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

أما على المستوى الخارجي ، يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام ، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي .

أما ما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية ،وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي [1]، لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية و الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى ، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية ، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية [2].

ثالثا : البعد الثقافي .

اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية ،حيث تعترف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين سواء انحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته ، و عليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة

[1]- المرجع نفسه ، ص 16 -17.
[2]- خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

والمجتمع ، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسة نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب "صامويل هنتغتون" نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة ، يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح للتفاعل بين مختلف أفراده ، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية ، فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع أو التثاقف والتي تأخذ أشكالا متعددة أهمها الحروب العرقية[1] والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود أحدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة ، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم الدولة أو انفصال أجزاء منها ، ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال العلاقات الثقافية الدولية التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه "هنغتون"في أطروحته عن"صراع الحضارات"حيث يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى .

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف و ما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع.

رابعا: البعد الاقتصادي: يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه.

فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها و التي من بينها القوة الاقتصادية.فالاتحاد السوفياتي و بعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة ولم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية

[1]- نسيمة مسالي ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، و من جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 و التي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقدام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا، و بالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي و هذا ما ذهب إليه "جوزيف ناي" الذي دعا أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد.

و البعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في :

- القدرة على خلق الثروة و التسيير العقلاني للموارد البشرية و المادية.
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية و رصد تطور و حجم تلك المدخلات.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة و إيجاد حلول وسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

و بتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني، و يتقاطع مع تحليل "جون بورتون John Burton" الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية، فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب و توفير الأطر المناسبة لتقدمها و ازدهارها.[1]

خامسا: البعد النفسي

هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف و انتفاء التهديد أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها بمنآ عن تهديد الوجود و البقاء،و لذلك تكون إما ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد و المجتمعات،و لعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية و ليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية،و يمكن أن نصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من كوفمان "Kaufmann" التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن و الدراسات الأمنية،إلا أنها تلتقي في جوهرها عن قاسم مشترك هو التحرر من الخوف،و أيضا كتابات "لينكولن"، "Lincolhin" الذي يقول في هذا الصدد:" إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 17،18،19.

تكون الدولة في وضع قادرة على القتال و الدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية و البشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي و مساهمتها في تحقيق الأمن الدولي[1] أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحال العالم كله في نظره إلى عالم من الخوف و التهديد، و لن يستطيع حينها انجاز أي شيء ذا مستوى أكثر ارتفاع كحاجات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير"مسالو"، "Maslo" عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو انتصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني[2]

سادسا: البعد البيئي

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية،فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي و الجوي و انقراض بعض أنواع من الحيوانات و تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة و تدهور الوضع الصحي العام، و يتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة، الهجرة...الخ تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد و حياته و رفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الإيكولوجية/ البيئة بمفهوم الأمن البشري.و بالتالي البيئة أصبح لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن و السلم لتشكل لنا ثلاثية (السلم، الأمن، البيئة) حيث نشر تقرير لجنة Bhundtland سنة 1987 بعنوان (مستقبلنا المشترك)، أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل نظرية "السياسة الخضراء"، فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول و المجتمعات و الأفراد.

[1]- نسيمة مسالي،مرجع سبق ذكره، ص 19.
[2]- خالد معمري، مرجع سبق ذكره،ص 25.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية في دراسة الأمن

نتيجة لتعدد مستويات تحليل الدراسات الأمنية، انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية و أعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعهد الحرب الباردة ، وذلك بسبب احتدام الصراع بينها حول فرض تصور معين لمفهوم الأمن .

فالتقليديين (المقاربات الوضعية. الواقعية ، الليبرالية) ، حاولوا الحفاظ على المفهوم الضيق والتقليدي الذي يتعلق بأمن الدولة ، وفضلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم في حين النظريات التكوينية (ما بعد الوضعية البنائية ، النقدية) وعلى رأسها الدراسات النقدية للأمن الخاصة بمدرسة كوبنهاغن حاولت إعطاء مفهوم جديد لطبيعة الأمن ، وذلك بإحداث قطيعة إبستيمولوجية للمفهوم التقليدي ، منه إعادة صياغة جديدة ومن زاوية تحليل مغايرة للتحليل التقليدي الدولاتي ألا وهو التحليل المجتمعي لمفهوم الأمن ، وعليه سيتم إدراج مفهوم الأمن حسب كل منظور من المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية [1].

المطلب الأول: المقاربات الوضعية، الواقعية، الليبرالية.

أولا : المدرسة الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة .

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي ، فهو موجود في كل الاتجاهات التي تشكل هذا التيار وبنائه النظري ، وعند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار من " تيوسيديت إلى "هانس مورجانتو " إلى"كينيث وولتز" و"ريمون أرون " ، "توماس هوبز " هذا المفكر يرجع إلى اليونان والصين ، حيث ورد جذور النظرية التي أسسها " تيوسيديت " حول المن والقوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين أثينا واسبرطة حيث قال :" إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستندها وفي

[1]- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية : " مداخلة ضمن الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق تنظيم جامعة منتوري ، قسنطينة ، قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، 2008 ، ص 272.

الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله " ، فالواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها ، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة ، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية [1].

أما الواقعيون الجدد أضافوا فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقائها ، كذلك للتقليص من مخاطر المأزق الأمني ، إذ يقول "كينث وولتز" : " في ظل الفوضى ،الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مقابل الهدوء ، الربح ، القوة". و بالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي ، والقوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن ،حيث نجد في هذا الصدد "كينيث وولتز"يقول : " إن التنافس من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوما إلى النزاع"وأن للقوة قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغيره وهو الهدف الأدنى لأي قوة ".[2]

ثانيا : المدرسة الليبرالية (الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة).

إن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبران من أهم التصورات الليبرالية للأمن ،حيث يستبدلون مفهوم"الأمن القومي"وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر"الأمن الجماعي"عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول [3]، وبالتالي إنشاء فاعلين غير الدولة على عكس المنظور الواقعي ، تصورهم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر .

[1]- تاكايوكي ياماموراً ، تر:عادل زقاغ ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، نقلا عن موقع:
http://www.geocitie.com/adelzoggagh/secpt.html.
[2]- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص27.
[3]- نفس المرجع السابق ، ص 257.

ولليبرالية مجموعة من المبادئ تعتمد على أفكار "إيمانويل كانط " عندما اقترح تكوين فيدرالية عالمية وكذلك " وودرو ويلسون " وهي :

1- يؤدي التعاون والتقارب إلى تقليص حدة النزاعات بين الدول .

2 – تعتبر المؤسسات والمنظمات وسائل تحقيق التعاون ومنه الأمن .

3 – نشر قيم الديمقراطية لأنها تؤدي إلى تقليص الصراعات بين الدول الديمقراطية .

4 – تطوير العلاقات الاقتصادية لأن التداخل يحقق الأمن بسبب تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية [1].

إن هذه المؤسسات تخلق لنا تشابك واعتماد متبادل بين الوحدات ،حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي [2].

المطلب الثاني : المقاربات ما بعد الوضعية ، البنائية ، النقدية .

أولا : النظرية البنائية .

ظهر هذا المنظور أو النظرية مع كتابات " ألكسندر وندت " Alexander Wendt" و"نيكولاس أونوف" Nicolas Onuf" و"إمانويل أدلير Adler Emmanuel " في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات القرن العشرين ، لقد أشار" ألكسندر وندت"سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي ، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات ومنه فإن غاية الأمن حسب"ألكسندر وندت"هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية ، فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية ،

[1]- صفية نزاري ،الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة ، دراسة مقارنة لحالات الجزائر ، تونس ، المغرب ، رسالة ل نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لضر ـ باتنة / 2011، ص 38.

[2]- رياض حمدوش، مرجع سبق ذكره ، ص 276 -277.

الخطاب السياسي ، القيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار ، وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي[1].

كانت لهم نظرة تفاؤلية اتجاه شكل وطبيعة النظام الدولي لاقتناعهم أنه ليس هناك صراع وتنافس أبدي بين القوى العظمى من أجل القوة ، فبخلق الجماعات الأمنية يتم احتواء النزاعات بفعل فاعلين دولاتيين وغير دولاتيين عن طريق تكوين ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغيير في الثقافة والأطروحات السائدة حول الأمن خاصة تلك التي جاءت في الفكر الواقعي [2].

وينظر للبنائية في بعض الأحيان كاتجاه نظري جديد ولكنها في واقع الأمر اتجاه نظري قديم ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي " جيامبا نستا فيكو " الذي حسبه أن العالم الطبيعي هو من خلق الله ، لكن العالم التاريخي هو من صنع الإنسان، فالبنائية هي فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي والبنائية حسب"ألكسندر وندت"هي منهج للعلاقات الدولية يفترض ما يلي :

- أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية Inter Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام .

وإن البنائيين ينظرون للواقع نظرة تذاتانية ، لأنه حصيلة ذلك الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له بتقاسم بعض المعتقدات والقيم ،والجدير بالذكر أن نهاية الحرب الباردة لعبت دورا بارزا في تقنين البنائية ، لأن كل من الواقعية والليبرالية فشلتا في التنبؤ لهذا الحدث، فالبنائيون بحوزتهم المبررات التي أدت بالزعيم السوفياتي السابق "ميخائيل غورباتشوف " إلى أحداث تغير جذري في سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية والتي تتمحور حول اعتماد غورباتشوف على فكرة الأمن الجماعي Common Security .

---

[1]- عبد الناصرجندلي،انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية،دكتوراه دولة في العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2004-2005،ص.345

2- رياض حمدوش، مرجع سبق ذكره ، ص 279.

[3]- صفية نزاري ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

أما البنائية كإطار مفهوماتي فإنها تركز على مفاهيم البنية ، الفاعل ، الهوية ، المصالح ، والمعايير ،وهو إطار اجتماعي قائم على الأفكار وفي رأي" وندت"أن المفهوم الواقعي للفوضى لا يفسر كيف تحدث الصراعات بين الدول تفسيرا كافيا ، وفي اعتقاده أن المسألة الحقيقة تكمن في كيفية استيعاب الفوضى وفهمها .

ثانيا : النظرية النقدية .

بعد نهاية الحرب الباردة ظهر نظاما دوليا جديدا حمل معه العديد من التحولات خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والاتصالية إلى جانب الحدود بين الدول ، كما تزامن مع هذه التحولات تهديدات جديدة لمسألة الأمن تتسم بكونها تتجاوز حدود الدول [1]، كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات ن الهجرة ، الأمراض ...[2]، وهي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها، حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللّذان اقترحتهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية ، ونجد " كين بوث " يقول : " طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنه مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة ، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أن هناك التزاما بالإنعتاق " ، وفي هذا الاتجاه فإن"بوث" يرى أن الأمن يعني الانعتاق والذي يعني تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين القيود ، الحرب ، الفقر ، الاضطهاد ، نقص التعليم وغيرها ، فبرز لنا من خلال هذه النظرية الأمن الإنساني .

وبالتالي أصبح الأمن في إطار موسع "أمن الدولة، أمن المجتمع، أمن الإنسان " حقوق الانتقال من الوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية إلى حماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.

[1]- تاكايوكي ياماموراً ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، تر: عادل زقاغ ،مرجع سبق ذكره.
[2]- رياض حمدوش، مرجع سبق ذكره ، ص 280.

وتجدر الإشارة إلى أن اسم "النظرية النقدية " يطلق على تيارين ماركسيين مختلفين في نظرية العلاقات الدولية هما : (الغرامشية الجديدة NéoGramscisme) ومدرسة فرانكفورت ، ونجد تأثرا واضحا لأمينين النقديين بأعمال "روبرت كوكس" Robert Cox" كأحد أقطاب الغرامشية الجديدة في تبنيهم لطرحه الذي يميز من خلاله بين نوعين من النظريات : النوع الأول هدفه الأساسي هوإيجاد حلول لمشكلات الواقع (Problem Solving Theory) والذي لا يسعى إلى تغيير الستاتيكية السياسية والاجتماعية ، والنوع الثاني يحمل مشروعا لتغيير الواقع والمسمى : " بالنظريات النقدية " أو كما يسميها "ستيف سميث" النظريات التكوينية ، ويرى النقديون أن دراساتهم تنتمي إلى النوع الثاني نظرا أنها تراجع المفاهيم التقليدية للأمن وتسعى إلى إعادة صياغة وتغيير السياسات الواقعية والرؤية الوضعية التي تتعامل مع الواقع كما وانه معطى مسبق غير قابل للتغيير [1].

فمن هذا المنطلق يؤكد"روبرت كوكس" على أن النظريات ترى العالم من زوايا اجتماعية وسياسية محددة وهي بذلك لا تتمتع بالاستقلالية كما يدعي أنصار الوضعية وعليه فلا وجود لنظرية معزولة بحد ذاتها عن وجهة نظر لها في الزمان والمكان ، وبذلك يرى أصحاب النظرية النقدية أن الحقائق هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة ويبقى الهدف الصريح للنظرية النقدية هو التقدم في موضوع تحرير الإنسان وهذا يعني أنها نظرية معيارية صريحة لها دور تلعبه في النقاش السياسي ، كما أوضح"روبرت كوكس"أن هدف النظرية النقدية هو من طبيعة نقدية من هذا المنطلق يبحث منظروا هذا الاتجاه بمذهبية فهم المركب الاجتماعي ، السياسي ، التاريخي وفهم الظواهر أكثر من وصفها .

المطلب الثالث : مدرسة كوبنهاغن .

تعتبر مدرسة كوبنهاغن ورائدها"بوزان"أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، وقد انطلق" بوزان Buzan "ومدرسة كوبنهاغن من إرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية

[1]- حسام حمزة ،**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**،رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010-2011 ، ص 39.

والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية عن طريق مد مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحت وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدول فقط [1]، حيث يرى بوزان أنه لتعريف الأمن ينبغي الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل ، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم مرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاءا بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية .

كما يعتبر تعريفه من أكثر التعريفات تداولا في الأدبيات الأمنية إذ يرى أن الأمن يعني : " العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني) قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية ، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول لسلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود "[2].

كما ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع برامج البحث حول الأمن و تعميقها باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة وعلى قطاعات أخرى غير العسكري تتضمن مختلف أشكال التهديد ـ وتوصل مفكرو هذه المدرسة إلى أن مستويات التحليل هي : النظام الدولي ، الأنظمة التحتية (الإقليمية) الوحدات ، (مثل البيروقراطيات ، اللّوبيات ، الإثنيات ، القبائل) وأخيرا الأفراد .

إضافة إلى ذلك ركزت مقاربة" بوزان Buzan" التوسيعية على قطاعات أساسية أخرى هي : السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي. التي رغم أنها معقدة إلا أنها بالنسبة له جد مهمة لتشكيل فكرة جديدة حول كيفية التعامل مع ما أسماه مشكلة الأمن الوطني.

" فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض. فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية Security problemetique و طريقة لترتيب الأولويات ،غير أنها تنسج مجتمعة شبكة قوية من الترابط".

---

[1]- المرجع نفسه،ص 31 -34 .

[2]- سليم قسوم،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية،رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر2010،03، ص 108.

على أن هذه القطاعات لا تعتبر أنظمة فرعية، و لكنها كما يرى "بوزان" Buzan"عبارة عن عدسات تحليلية يتم من خلالها الكشف عن حالة كل النظام الدولي في مقابل مرجعية محددة. بالإضافة إلى سماحها للباحث بتكوين صورة معمقة عن كامل النظام عبر قطاع معين[1]

و هي كالتالي:

1- **القطاع السياسي:**

يدرس التهديدات التي تسبب إضرارا بالاستقرار المؤسساتي والتنظيمي للدول، أنظمة حكمها وشرعية الإيديولوجيات التي تتبناها، ومن أمثلة هذه التهديدات التدخل.الدعاية والمؤامرة.

2- **القطاع العسكري:**

يتميز هذا القطاع باستخدام الإكراه والقوة المادية،و الوحدة المرجعية الأساسية فيه و هي الدولة ذات السيادة، و يدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكرية التي تستهدف وجود الدولة.إقليمها قوتها المسلحة، و يمكن أحيانا الذهاب أبعد من الدولة ذات السيادة في هذا القطاع، لأنه في بعض الحالات يكون موضوع الأمن في الواقع وحدات تحتية Sous Unités(عائلات، قبائل ، عشائر، طوائف دينية أو غيرها).

كما يمكن أن تكون حماية بعض المبادئ و القيم موضوعات لسياسة أمنية تتطلب استخدام أدوات العنف والقهر (مثل محاربة الإرهاب و الترهيب) وبالتالي تصبح موضوعات لهذا القطاع، وفي القطاع العسكري، فإن ممثلي الدولة (الوزراء، القيادات العسكرية، مصالح الأمن) هم الفواعل الأساسين الذين يعبرون عن تصورات الدولة لكيفية التعامل مع التهديدات، و الذين يتعاملون مع المسائل العسكرية و التنظيمات الأمنية، ويمكن لبعض الفواعل في القطاع العسكري (مثل القوات الجوية، الصناعة الحربية، شركات الأمن الخاصة) أن تؤثر على ديناميكية هذا القطاع، بالرغم من أنها ليست وحدة مرجعية و لا فاعلا من الفواعل السياسية للأمن[2].

[1]- المرجع نفسه ،ص112-113.

[2]- حسام حمزة ،مرجع سبق ذكره، ص 33.

3-القطاع الاقتصادي:

إن بقاء الدولة يرتبط أيضا بالموارد التي يمكن أن تحزها و التي تساهم في ترسيخ قوتها و قدرتها على التأثير في مسار العلاقات الدولية،فالطريقة التي تسير بها الدولة نشاطاتها الاقتصادية و علاقاتها مع الفواعل الاقتصادية (لبرالية أو حمائية)يمكن أن يكون لها أثر على سياسات الدفاع و العكس صحيح، و يرتبط القطاع الاقتصادي للأمن بالتجارة، الإنتاج و التمويل، كما يتضمن تهديدات اقتصادية على شاكلة المقاطعة، الحضر التجاري، الحصار و الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية و التي يمكن أن تؤثر سلبا على استقرار الدولة و رفاهية المواطنين و على الإمكانيات و الموارد المادية المخصصة للدفاع عن الدولة.

و إذا كان النظام الدولي في شقه السياسي في زمن العولمة يتميز بانقسامات عديدة نتيجة النزعة الاستقلالية للوحدات المكونة له، فإنه في شقه الاقتصادي يتميز بديناميكية اندماج ومنطق اعتماد متبادل قويين بين مختلف الوحدات.هذا الاندماج والاعتماد المتبادل أدّيا إلى ربط الدول أيضا، فالدول المستوردة للموارد الطاقوية(أوروبا مثلا) تعتمد في أمنها على الدول المصدرة، و الدول التي تستورد المواد الغذائية الأساسية (مثلا الجزائر)لا يمكن أن تستغني في تحقيق أمنها عن الدول المنتجة و المصدرة لها.

4-القطاع البيئي: يرتبط بالنشاطات المؤثرة على المحيط الحيوي المحلي و العالمي الذي يعتبر مسرحا لجميع النشاطات الإنسانية، و كل إضرار به هو في المحصلة اضرار بالبشرية، و يتضمن هذا القطاع التهديدات البيئية مثل التلوث، الاحتباس الحراري، و ندرة المياه. و قد استفاد الكثير من الايكولوجيين و المدافعين عن البيئة من توسيع مفهوم الأمن إلى قطاعات غير عسكرية ليدرجوا قضايا تدهور البيئة و المحيط الايكولوجي ضمن أجندة التهديدات التي تحتاج إلى تضافر جهود جميع الفواعل الأمنيين للتقليص من حدة تأثيراتها السلبية، فنجد مثلا أن تقرير برانتلاند (Le rapport Brundtland) استعمل بصراحة مصطلح "الأمن البيئي" في سياق حديثة عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبشر نتيجة التدهور البيئي الذي كانوا هم سببا فيه، كما نجد التقرير نفسه قد استغل توسيع مفهوم

الأمن للمطالبة بالتعبئة السياسية و الاجتماعية لصالح هذا القطاع لأن مصلحة البشرية تقتضي مواجهة التهديدات الآتية منه بطريقة سريعة وفعالة[1].

5-**القطاع المجتمعي:** يعرف"بوزان"الأمن المجتمعي على أنه -استمرار في ظل شروط مقبولة للتطور- أنماط تقليدية للّغة و الثقافة، و كذا للهوية و الممارسات الوطنية و الدينية لمجتمع من المجتمعات، و يعرفه أول ويفر "Ole Waever" لأنه "قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية".

و يعتبر مفهوم الأمن المجتمعي واحدا من الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاغن إلى حقل الدراسات الأمنية انبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة، وقد طور هذا المفهوم داخل مدرسة كوبنهاغن خصوصا من طرف "أول ويفر "الذي أحدث به قطيعة مع الدراسات التقليدية المتمحورة حول الدولة، و يؤكد "ويفر" أن العولمة الحالية أثرت على الدول،لكن ليس بالدرجة نفسها التي أثرت بها على المجتمعات، فالدول عرفت تغييرا في وظائفها في ظل العولمة دون أن تلغي هذه الأخيرة من سيادتها، أما المجتمعات، فإن هويتها أصبحت على المحك في مواجهتها لمجموعة من الظواهر الجديدة كتصاعد وتيرة الهجرات، الاستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية، و تصاعد ديناميكية الاندماج ضمن كيانات أوسع، و هي ظواهر تهدد الهوية الوطنية و الدينية للمجتمع، من الآن فصاعدا ستصبح بالأحرى التخوفات المرتبطة بالأمن، بالآخر بالهجرة، بالغزو بفقدان القيم الثقافية و أنماط الحياة هي ما يشغل الأفراد". و الأمن المجتمعي مرادف ل " البقاء الهويتي Survie identitaire" و الذي يشير إلى ظهور شعور الـ " نحن" المتميز عن " الآخر" سواء كان إثنية أو طائفية دينية أو غيرهما فإنه ينظر إليه كتهديد من طرف الـ "نحن".

إذا بناءا على التقسيم القطاعي للأمن الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن،نستنتج أن الوحدة المرجعية للأمن تختلف باختلاف القطاع.

1- الدولة (خاصة قواتها المسلحة) و بعض الكيانات السياسية الأخرى هي الوحدات المرجعية للقطاع العسكري.

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 34.

2- في القطاع السياسي، فإن السيادة، القيم و الايديولوجية التي تتبناها و تدافع عنها الدولة يمكن أن تكون وحدة مرجعية.

3- التموين بالمواد الأولية يمكن أن يصبح وحدة مرجعية للأمن في قطاعه الاقتصادي.

4- الهوية الجماعية لأمة ما أو لأقلية معينة يمكن أن تكون وحدة مرجعية للأمن المجتمعي.

5- الحفاظ على المحيط الحيوي و تنوعه في القطاع البيئي يمكن أن يكون وحدة مرجعية للأمن البيئي[1].

إن كان المفكرون المنتمون لمدرسة كوبنهاغن قد أكدوا على اتساع و عمق مفهوم الأمن من خلال تحليله قطاعيا، فإنهم أكدوا أيضا إدراكهم بالأخطار المرتبطة باستخدام مفهوم موسع و معمق للأمن، و يقرون بأنه يوجد حقيقة احتمال ل " تمييعه"، و هو ما يمكن أن يؤثر سلبا على الترابط الفكري للدراسات الأمنية، لأن التوسيع غير المضبوط قد يؤدي إلى الخروج عن موضوع هذه الدراسات إلى مجالات أخرى لا صلة لها بالأمن، لذا نجدهم يقترحون اقتصار مجال دراسات الأمن على التهديدات التي تستجيب إلى الشروط التالية:

1- أن تتطلب معالجة التهديد وسائلا خاصة (مثل:استخدام العنف المشروع،القوة والسلطات الخاصة)، و هي وسائل حكر على الدولة التي تملك صلاحية اللجوء إليها من أجل تحييد التهديد.

2- أن تكون التهديدات وجودية (existentielles)، أي يجب أن تؤثر على بقاء ووجود الوحدات المرجعية (الدولة،المجتمع، الأمة أو غيرها)[2].

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 35.
[2]- نفس المرجع ،ص36.

الفصل الثاني
التحديات الأمنية للمغرب العربي

سندرس في هذا الفصل التحديات الأمنية التي واجهها المغرب العربي منها سياسية وعسكرية واقتصادية ومجتمعية وبيئية، كالإرهاب والجريمة المنظمة، والخلافات الحدودية بين الدول المغاربية، وما عايشته هذه الدول من إنقلابات غيرت مسار أنظمة الحكم لدول المنطقة، بالإضافة إلى الأزمة في كل من تونس وليبيا (الربيع العربي)، مما شكل عائقا أمام اتحاد المغرب العربي، وكذا أزمة الطوارق وتداعياتها الأمنية على المغرب العربي.

كل هذه التحديات التي تعرفها دول المنطقة المغاربية تأثرت وأثرت بدورها في دول منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لإنعكاسات الأحداث وتطوراتها.

المبحث الأول : التحدي العسكري والسياسي

المطلب الأول : التحديات العسكرية لدول المنطقة المغاربية.

أولا : الإرهاب

لقد جاء في الموسوعة السياسية تعريف للإرهاب على أنه " استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات و المؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[1].

إن الإرهاب من بين أهم التهديدات في المنطقة المغاربية، وهذا بسبب الفقر والحرمان ومختلف الأزمات التي تعيشها هذه الدول، وتعتبر الجزائر الأكثر تضررا من الإرهاب، إلا أنه أصبح تهديدا كذلك سواء في المغرب، تونس وموريتانيا، والجزائر.

مرت دول المغرب العربي عامة والجزائر خاصة بهذه الظاهرة، ولا زالت منتشرة خاصة بعد سقوط الأنظمة الحاكمة، ما سمي (الثورات العربية) ووقوع الأسلحة بيد الجماعات المسلحة، حيث عرفت الظاهرة في الجزائر بالعشرية السوداء في بداية التسعينات نتيجة دخول النظام في صراع مع الأحزاب الاسلامية، وهو ما أدى إلى الدخول في دوامة عنف شاملة[2].

أما تونس فمع تزايد تأثير الحركات الاسلامية، عملت الحكومة التونسية على تنظيم حملات تحسيسية وتشديد اجراءاتها الأمنية مستعينة في ذلك بخبرة الاتحاد الأوربي، وبالرغم من ذلك إلا أن العمليات الإرهابية في تونس زادت بشكل ملفت لنظر، خاصة في فترة ما بعد إسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن علي. ومما زاد من حدة الأمر هو وصول التيار الاسلامي للحكم وبروز صراع كبير ما بين التيار الاسلامي والتيار اللبرالي الفرانكفوني. ما أوجد موجة عنف كبيرة أدت إلى وقوع العديد من الضحايا منذ ما يعرف في تونس بثورة يناير 2011.

---

[1] فاطمة مسكين، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] جيلالي بالبشير، دور الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2014-2015، ص 34.

أما المغرب فقد شهدت صدمات عنيفة ما بين حركة "الشبيبة الإسلامية" والنظام الملكي أسفرت عن زوال هذه الحركة وظهور حركتين هما "حركة العدل والإحسان"، و حركة "الإصلاح والتجديد".

ونتيجة للصراع ما بين التيار الإسلامي في المغرب والنظام الملكي، قامت الجماعات الإرهابية بالعديد من العمليات داخل الأراضي المغربية، أبرزها هجمات الدار البيضاء في ماء ماي 2003، كما كشفت أجهزة الاستخبارات المغربية أن الكثير من العناصر الإرهابية المغربية كان لها دور كبير في عديد العمليات التخريبية، ومن بينهم زكريا الموسوي بالنسبة لهجمات 11 سبتمبر 2001 بالو.م.أ، ومنير المتصدق بالنسبة لتفجيرات فرانكفورت بألمانيا، وغيرهم... [1].

ليبيا هي الأخرى وبعد سقوط النظام لازالت تشهد العنف والإرهاب وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال افريقيا الذي يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة، وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا، لأن ليبيا تمر بفترة عدم الاستقرار فيها وفي دول الجوار أي أنها ستستمر لفترة من الزمن، إذ لم تبقى إلى القبيلة والتي تمثل الرابط الاجتماعي الأقوى، والثوار لا ينتمون جميعا إلى نفس القبيلة، ومن المرجح أن تتصارع هذه الأخيرة على السلطة، وقد يطول صراعها.

من جهة ثانية فإن توسيع دائرة النزاع ليمتد إلى دول الجوار هو أمر لا يمكن عدم تصوره ولا استبعاده تماما، خصوصا وأن الجارتين الواقعتين غرب ليبيا، تونس والجزائر، واللتان تتقاسمان مع ليبيا حدودا هي الأقرب إلى طرابلس، لهما مواقف متناقضة فيما يخص الصراع الدائر في ليبيا.

في موريتانيا فمنذ سنة 2007 بدأ تنظيم القاعدة يهاجم المصالح الأجنبية في البلاد، حيث قام انتحاري بعملية تفجير أمام السفارة الفرنسية، وفي منتصف نوفمبر من نفس السنة قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب باختطاف رعايا إسبان تم تحريرهم في أوت 2010، إن

[1] دريس باخوية، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي، تونس، الجزائر، والمغرب أنموذجا، دفاتر السياسة والقانون، العدد : 11/جوان 2014، ص، ص، 103، 104.

نسبة مهمة من المحاربين المنظمين لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب هم موريتانيون ولم تشهد موريتانيا مؤخرا هجمات إرهابية.

أثرت ظاهرة الإرهاب على كافة دول المنطقة في المغرب العربي فمنها الأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية[1].

ثانيا : الجريمة المنظمة (Organized Crime)

وهي تنظيم مؤسسي ثابت، وهذا التنظيم له بناء هرمي، مستويات للقيادة، قاعدة للتنفيذ، أدوار ومهام ثابتة، فرص للترقي في إطار التنظيم ودستور داخلي صارم يضمن الولاء والنظام داخل التنظيم مع المحافظة على الاستمرارية وبقاء المنظمة. وهي الجريمة التي أوفرتها الحضارة المادية لكي يتمكن الإنسان المجرم من تحقيق أهدافه الإجرامية بطريقة متقدمة لا يتمكن القانون من ملاحقته بفضل ما أحاط به نفسه من وسائل يخفي بها أغراضه الإجرامية ولا بد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين[2].

إن التطور التكنولوجي في وسائل الاتصالات والمواصلات، ونمو الاعتماد المتبادل بين الدول وتزايد النشاط التجاري الدولي وعولمة الأسواق المالية من خلال فتح أسواق عالمية للسلع والمنتجات المختلفة، كان له دور كبير في تقريب المسافات بين الدول وجعل العالم أشبه بالقرية العالمية، وقد رافق ذلك التغيير الإطار الذي تعمل فيه الجريمة المنظمة، حيث حولت نطاق أنشطتها ليشمل مختلف دول العالم بما في ذلك منطقة المغرب العربي التي أصبحت تعاني من انتشار شبكات الجريمة المنظمة، وهذا راجع إلى الكثير من الأسباب المختلفة في طبيعتها وتأثيراتها، وبسبب ما يتميز به المغرب العربي من خصوصيات جغرافية وتاريخية وإنعكاساتها على وضعه[3].

1- **تبييض الأموال :** تعتبر جريمة غسيل الأموال (Money Laundering) من أخطر الجرائم التي تواجه الاقتصاد العالمي، فهي تشكل تحديا لمؤسسات المال والأعمال، وهي

[1] جيلالي بالبشير، مرجع سبق ذكره، ص-ص ، 35-37.
[2] عارف غلايبني، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، المديرية العامة للأمن الداخلي : معهد قوى الأمن الداخلي، بحث معد للترقية ، 2008، ص6.
[3] جيلالي بالبشير، مرجع سبق ذكره، ص،ص، 20،21.

جريمة ترتكب من محترفي الإجرام الذين لا توافق صفاتهم ما هو منصوص عليه في نظريات علم الإجرام، وأول الخطوات الدولية لتجريم غسيل الأموال فقد تمثلت في اتفاقية فيينا عام 1988 الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والتي دخلت حيز التنفيذ في 1990/11/11[1].

بالإضافة إلى تمكن هذه الظاهرة من اختراق الأجهزة الأمنية للدول ما يضع أمن هذه الدول في خطر حيث يلاحظ تنامي تورط رجال الشرطة والدرك والجمارك في البلدان المغاربية مع الجماعات الإجرامية التي كان من المفترض محاربتها ومواجهتها ما يضع أمن هذه الدول في خطر، وفي تلاقي مصالحها مع مصالح الجماعات الإرهابية[2].

2- الاتجار بالبشر :

أظهرت تقديرات للأمم المتحدة وجود حوالي أربعة ملايين حالة إنسانية تتعرض لتجارة غير مشروعة سنويا، وذلك بعمليات إغراء واسعة تحصل لهم يوميا بحجة تحسين ظروف معيشتهم والحصول على حياة أفضل، لكن صعوبة اكتشاف هذه التجارة والعقوبات الخفيفة التي تنزل بمرتكبيها، جعلتها في تزايد مستمر[3].

يمس الاتجار بالبشر جميع الأفراد في المجتمع، لكن بالخصوص يظهر الأطفال والنساء المستهدفين الأوائل، يستغلون بعد ترحيلهم في ورشات سوية لممارسة الدعارة، التسول، الأعمال الشاقة، بيع الأعضاء....الخ.

3- الهجرة غير الشرعية :

اعتبرت ظاهرة الهجرة السرية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن المغاربي، والتي تعني الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا.

[1] عارف غلاييني، مرجع سبق ذكره، ص، 14.
[2] حسين العربي دواجي، مرجع سبق ذكره، ص، 52.
[3] عارف غلابيني، مرجع سبق ذكره، ص، 19.

وعي الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت بتأشيرات مزورة، والذهاب للسياحة دون رجعة أو لتحقيق طموحات شخصية أو الاكتشاف العالم الآخر المنمق بالدعاية الإعلامية[1].

بالرغم من الحواجز التي وضعتها تشريعات الدول الأوربية لتوقيف وتنظيم الهجرة من الجنوب باتجاهها، وكذا تنامي عمليات الرقابة التي وضعتها الدول المغاربية في حدودها إلى حد التجريم والعقوبة بالسجن مثل الجزائر، إلا أن هذا لم يوقف المهاجرة نحو الشمال، بل بالعكس عرف توافد المهاجرين المغاربة على أوربا تزايدا ملحوظا[2].

4- تجارة المخدرات :

أوضح تقرير الأمم المتحدة سنة2004 أن تجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من التجارة العالمية، حيث أنها أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان المغاربية مباشرة والمغرب الأقصى بصفة أدق، حيث يعتبر هذا الأخير من بين كبار البلدان المنتجة لمختلف أنواع المخدرات[3]. إلا أن انتشار ظاهرة استهلاك المخدرات بالدول المغاربية راجع إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين ولوفرة العرض من هذه المادة السامة حتى تعرف الحدود المغاربية مع دول جنوب الصحراء حركة نشيطة في عبور كميات كبيرة من المخدرات وتتجه أساسا نحو شمال الجزائر والمغرب وليبيا إضافة إلى الدول الأخرى خاصة خط المغرب الجزائر، وهذا راجع إلى كون المغرب دولة منتجة لها خاصة بالشمل المغربي إنتاج كبير للمخدرات بمختلف أنواعها[4].

5- انتشار السلاح :

[1] جيلالي بالبشير، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[2] قويدر شاكري : التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001، 2011، جامعة الجزائر : كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الدراسات الدولية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، 2014-2015، ص، 85.
[3] قويدر شاكري، مرجع سابق الذكر، ص، 88.
[4] حسين العربي دواجي، مرجع سابق الذكر، ص، 51.

يعد الاتجار غير القانوني بالسلاح أحد أوجه الجريمة المنظمة الأكثر خطورة، لما له من انعكاسات على الواقع الأمني في أي منطقة من العالم، والاهتمام بهذه الظاهرة يدفع للقول بأن هذا النوع من الجريمة هو أحد الممارسات الأكثر رواجا في أماكن متعددة من العالم، نتيجة استثمارها في المناطق التي تعرف بالتوتر وعدم الاستقرار.

بالرغم من القلق الكبير الذي كان ينتاب الدول حول موضوع انتشار السلاح إلا أن المنطقة المغاربية لم تكن تطرح هذا الموضوع بحدة وعمق، لكن مع التطورات الأمنية في المنطقة 2011، حيث شكل فتح مخازن الأسلحة الليبية من طرف العقيد معمر القذافي (رحمه الله)، وتسليح الدول الأجنبية للكتائب المناوئة لنظامه، معضلة حقيقية نحو اتساع تعقيدات الأزمة الليبية التي بات منطق السلاح فيها حاضرا بقوة[1].

إنطلاقا من هذا الوضع المتأزم بفعل انتشار السلاح في ليبيا، وتهديده لأمن دول الجوار، حيث أكدت الجزائر في الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب التي عقدتفي 2011/09/07 على خطورة الوضع في المنطقة[2].

المطلب الثاني : التحديات السياسية لدول المنطقة المغاربية

المشكل الليبي التونسي : تسند العلاقات الليبية التونسية إلى مرتكزات متينة وعميقة تاريخية، جغرافية وحضارية إلا أنها لم تكن مستقرة في مختلف المراحل التاريخية التي مرت على البلدين، فرغم التقاء البلدين حدوديا على شريط يبلغ طوله 45كلم ورغم الإنسياب التجاري خاصة في منطقتي قردان والذهنية، اتسمت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين بعدم الاستقرار إذ تراوحت بين الهدوء والإنسجام تارة والتنافر والإضطراب تارة أخرى[3].

[1] ياسين سعيدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة وهران2، 2015، 2016، ص، 105.
[2] حسين العربي دواجي، مرجع سبق ذكره، ص، 49.
[3] العلاقات التونسية والليبية بعد الثورتين، تراجع اقتصادي وسياسي من موقع:
Attps : //wwwalarabiya.net

يتمحور النزاع حول الجرف القاري في البحر المتوسط الذي يحاول كل طرف إثبات سيادته عليه، وبسببه توترت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين منذ سبتمبر 1969، وتوحيد هذا الخلاف الحدودي بينهم 1977 حيث رفعت تونس دعوة على ليبيا أمام محكمة العدل الدولية مطالبة بحقها في منطقة الرصيف القاري إلا أن المحكمة رفضت في عام 1985.

ولا يمكن إغفال الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية للتخفيف من حدة هذا ..... حتى لا يتطور إلى مواجهة مسلحة بل ظل مرتبط بحالة الوفاق المتبادل بينهما وكدليل على تلك الاتفاقية التي أبرمها الطرفان 27 فبراير 1982 حيث عبرا عن رغبتهما في تطوير العلاقات الدبلوماسية بينهما والتعاون في شتى المجالات[1]. كما حدث خلال عام 2010 بعض المشاكل، بعد اتخاذ الجانب الليبي الاجراءات الجمركية كانت لها تأثيرات سلبية على مجموعة كبيرة من التجار بمختلف فئاتهم وبالتوازي مع ذلك فرضت السلطات الليبية ضريبة مالية على جميع السيارات التي تدخل ليبيا عن طريق نقطة "رأس جدير" الحدودية التي تعتبر البوابة الرئيسية لتدفق السلع والبضائع بين الطرفين، واتخذت السلطات الليبية قرارا بمنع تصدير أية بضائع ليبية إلى تونس، إلا إذا كان المصدر والمستورد حاصلين على رخص قانونية[2].

المشكل الجزائري الليبي: رغم العلاقات السلمية بين الجزائر وليبيا أثناء ثورة التحرير الوطني، إلا أنه بعد الاستقلال اتهمت ليبيا الجزائر بأنها تقوم باختراق المجال الجوي والبري لإقليمها ما يقارب 07 كلم واعتبرته ليبيا توغلا داخل حدودها ما نفته الجزائر معتبرة ذلك واقع تحت اختصاصها الإقليمي وذلك استنادا إلى اتفاقية 1956م بين الملك الإدريسي الليبي والفرنسي والتي قامت هاته الأخيرة بتسجيلها في الأمم المتحدة، أما عن

[1] آدم بني، دور التجمعات الاقليمية العربية في الوحدة 1981-1993، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994/1993، ص، 100.

[2] عبد اللطيف الحناشي، العلاقات التونسية الليبية مرتكزاتها، معطياتها، مساراتها المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، تونس.

الجزء الثاني من الحدود المشتركة والممتدة على 288كلم من منطقة "غات" إلى غاية نقطة الحدود المشتركة مع النيجر، ليبيا والجزائر بالقرب من "عين غزام" الجزائرية والتي تم تحديدها عبر اتفاقية بين فرنسا وإيطاليا في 19 ديسمبر 1919م وهاتين الاتفاقيتين 1919 و1956 تعتبران المرجع الأساسي والتاريخي للحدود الجزائرية والليبية الممتدة 976كلم من الشمال إلى الجنوب[1].

وقد كانت الجزائر تعمل على تأكيد تمسكها بتخطيط الحدود الذي وضعته اتفاقية 1975م بقيام دورياتها العسكرية بدق علامات الحدود كل ثلاث أشهر وقد اتفق الطرفان على تشكل لجنة جزائرية ليبية مشتركة لتخطيط الحدود[2] بعد عدة أحداث مسلحة عرفتها الحدود الجزائرية الليبية عام 1967 لكن توصل الطرفان إلى إخمادها وإنهاء كل ما من شأنه أن يدخلهما في دوامة الصراعات السياسية والعسكرية[3].

المشكل المغربي الجزائري:

لقد تسببت مشكلة الحدود في اضطراب العلاقات الجزائرية المغربية منذ استقلال الجزائر ووصلت إلى حد المواجهة المسلحة 1963 (حرب الرمال) بعدما ألحت المغرب على المطالبة بتندوف وفق البروتوكول اتفاق الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة فرحات عباس 06 جويلية 1961 لكن هذا الاتفاق لم يقنع حكومة ما بعد الاستقلال بقيادة جيش التحرير الوطني كما ساعت الدبلوماسية الجزائرية على صعيد آخر لإمضاء ميثاق الوحدة الافريقية الذي يقر بالمحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار وكان قطع العلاقات الدبلوماسية سنة 1975 بين المغرب والجزائر يمثل عقبة أخرى في سبيل بناء المغرب العربي الكبير لكن رغبة البلدين في عودة التآخي ودعم مسار التصالح وإعادة التوازن

[1] دواجي حسين العربي، مرجع سبق ذكره، ص، 29.
[2] آدم النبي، مرجع سابق، ص، 107.
[3] سمية حاج عني، التكامل والإندماج في الدول المغاربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2015، ص، 73.

في علاقتهما مع بلدان المنطقة جعلت قادتهما ينهجان الأسلوب المؤدي إلى حل المشاكل والخلافات البيانية التي كانت قائمة في المنطقة كلها[1].

ولما تولدت القناعة لدى الدول الخمس بأن السلبيات لابد من تجاوزها، والايجابيات لابد من استغلالها والتحديات لابد من مواجهتها والتجارب السابقة لابد من الاستفادة منها وهذا ما جعلها تقبل الدخول في شكل تنظيمي يقوم على فكرة العمل الجماعي ألا وهو اتحاد المغرب العربي وشهدت الجزائر والمغرب مرحلة من الإنفراج لم تدم طويلا لأن قضية الصحراء الغربية بامتداد جذورها في الماضي تعيق تشكل رهانا استراتيجيا ودافعا أساسيا ألحقت التوتر بين الجارتين[2].

2- قضية الصحراء الغربية : يعتبر النزاع القائم في الصحراء الغربية أحد أقدم النزاعات ومن أبرز معوقات التكامل المغاربي. أبرزها البعد الاستراتيجي المتمثل في أهمية موقع الصحراء الحاكم لجنوب المغرب والجزائر ولشمال وغرب موريطانيا وكذلك طول سواحلها على المحيط الأطلسي مما زاد حدة التنافس على الصحراء الغربية خاصة وأنها تمثل لكل من الأطراف مجالا حيويا يدعم العمق الاستراتيجي لها كما أدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية في اقليم الصحراء الغربية إلى زيادة حدة النزاع بين الدول الاستعمارية إلا أنه من خلال عدة اتفاقيات استعمارية تمكنت إسبانيا من فرض سيطرتها لكامل إقليم الصحراء الغربية، ولكن بعد استقلال الدول المغرب العربي تحول الصراع حول طبيعة مستقبل الصحراء الغربية ليكون بين دول إقليمية أخرى المغرب وموريطانيا والجزائر وأيضا شعب الصحراء[3].

وفي عام 1966م اقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2229 القاضي بإجراء عملية الاستفتاء لتقرير المصير، هذا الاقتراح الذي تم قبوله من طرف جميع الدول وبخلفيات مختلفة:

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ، ص، ص 75، 765.

[2] هند أمينة مقلش، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 86، 87.

[3] دواجي حسين العربي، التحديات الأمنية في شمال وغرب افريقيا وأثرها على مستقبل التكامل المغاربي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم، ص،ص ، 29، 30.

اسبانيا : كانت تبحث عن إنشاء دولة صحراوية مستقلة، والتي تكون مرتبطة معها بعلاقات تبعية شبه استعمارية. **المغرب وموريتانيا :** كانا يفكران في ضم الصحراء، الشيء الذي كانت ترفضه الجزائر، ولكن، المغرب ونظرا للصعوبات الداخلية التي كان يعيشها، سواء اقتصادية أو اجتماعية. وجه أنظاره نحو الصحراء الغربية تأكيدا منه على الأهمية الحيوية لاستعادة "الاقليم المغربي" وقد قدم المغرب من أجل ذلك أدلة متعددة تتمثل في معاهدات، ومن أجل تحقيق هذه الغاية رفع شعار "المغرب الكبير" وهو الشعار الذي نادى به كذلك لضم بعض المناطق الجزائرية كتندوف[1].

مع الإشارة أن المغرب مر بأربعة مراحل في معالجة قضية الصحراء الغربية :

1- من 1974-1981م المغرب يطبق سياسة الملف المغلق.

2- سنة 1981م المغرب يقبل بالاستفتاء لتقرير المصير، الرفض من طرف جبهة البوليساريو.

3- في عام 1988م الطرفان يقبلان مخطط السلام الأممي.

4- في سنة 1991م وقف إطلاق النار، ومن يومها والمغرب يناور ويبتعد عن إجراء الاستفتاء.

بالنسبة للجزائر موقفها من هذه القضية مبني على أساس موقفها من مبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بالإضافة إلى اعتبار قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار، فإنه لا يجب استبعاد الاعتبارات الجيوسياسية التي تحدد موقف الجزائر أو الأطراف الأخرى[2].

البوليساريو : ترى بأن الصحراء ليست أرضا بلا ملك كما كانت تزعم على اسبانيا أيام الاحتلال بل إن الصحراويين شعب له هويته الخاصة وإرادته التي يجب احترامها، والصحراويين الذين قاوموا الاسبان بالكفاح المسلح ويتشبثون بحق تقرير مصير، حتى التحرير إقامة الدول المستقلة رغم بعض الاتهامات لها بأنها أداة فقط في يد الجزائر

[1] نعيمة العكاف، التهديدات الأمنية لدول المغرب العربي في ظل التطورات الدولية الراهنة (الجزائر، المغرب، تونس أنموذجا)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، ص، 76.

[2] نعيمة العكاف، نفس المرجع السابق، ص، 77.

في تحقيق لأهدافها كما تغذي هذه التناقضات مصالح القوى الاستعمارية القديمة اسبانيا وفرنسا كأطراف خارجية في النزاع باعتبارها نظام تغلغل خارجي وفق مبدأ الولاء والمصالح والتحالفات[1].

فنخلص إلى أن التجزئة السياسية في أقطار المغرب العربي تجلت سلبياتها على أنظمة المنطقة، فالشعور بالدولة القطرية في المنطقة كان نتيجة للتطور التاريخي الطويل الذي بدأت جذوره منذ فترة بعيدة، وتفاعلت في ترسيخه منذ القرن التاسع عشر عوامل عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، لذا فإن مشكلة الحدود تبقى عائقا كبيرا أمام التنمية الوطنية لهذه الأقطار وكذا أمام عملية التكامل بينهما.

الانقلابات في المغرب العربي : عرفت المنطقة المغاربية عدة انقلابات على نظام الحكم السائد ومن أبرزها ما يلي:

1/ الجزائر :

إنقلاب 1965 : وقع انقلاب عسكري بالجزائر عام 1965 بواسطة الرئيس السابق هواري بوميدن، إذ قام بإزالة أحمد بن بلة، أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال من الجمهورية الفرنسية وكان بومدين وقتها وزير الدفاع.

قام بومدين بإلقاء القبض على بن بلة وتم إطلاق سراحه عام 1980. استبدل وزير الدفاع السابق دستور البلاد ومؤسساتها السياسية بمجلس ثوري ليكون من القيادات العسكرية المؤيدة له من مجموعة وجدة والتي تكونت من مجموعة من الضباط العسكريين.

كما ركزت بعض الجهات التابعة للحكم على أنه تصحيح ثوري وليس انقلاب[2].

[1] دواجي الحسين، مرجع سبق ذكره، ص، 31.
[2] تعرف عليها انقلابات غيرت العالم العربي. www.radioswa.com

الإنقلاب الجزائري 1991 :

انقلاب عسكري وقع في الجزائر في العام 1991 بعدما قام الجيش هناك بالغاء نتائج الإنتخابات البرلمانية والتي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقوع الإنقلاب من طرف الجيش أدى إلى نشوب حرب أهلية أو ما يطلق عليه "العشرية السوداء" بين الجيش الجزائري والفصائل الجهادية والذي أدى إلى وقوع عشرات المجازر[1].

ليبيا 1969 :

قامت مجموعة من 70 ضابط بالجيش الليبي بتكوين حركة الضباط الأحرار عام 1969 وقاموا بالسيطرة على الحكومة وإزالة الحكم الملكي. بدأ الإنقلاب من بنغازي وتمت السيطرة على الحكم في خلال ساعتين.

تونس 1987:

أدى انقلاب عام 1987 إلى إطاحة الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة بواسطة رئيس وزرائه العابدين بن علي بداعي تدهور صحة بورقيبة وطبقا للمادة 57 من دستور البلاد وظل بن علي حاكما للبلاد حتى ثورة 2011.

موريتانيا 2005 و 2008 :

وقع انقلاب عسكري بموريتانيا في آب أغسطس من عام 2005 بعد إطاحة الرئيس السابق لجمهورية موريتانيا معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بواسطة الجيش الموريتاني، واستبدل بالمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية. وبعد الانقلاب أقيمت انتخابات برلمانية ورئاسية بعد تأكيد قيادات الجيش الموريتاني عدم المشاركة في الانتخابات، وقد أنتخب سيدي محمد

[1] من أكثر الانقلابات العسكرية دموية في التاريخ من موقع : www.huffpostarabi.

ولد الشيخ عبد الله رئيسا للجمهورية الموريتانية عام 2007 وفي عام 2008 حدث انقلاب آخر بقيادة الجنرال محمد ولد عبد العزيز إذ أطاح ولد الشيخ عبد الله وتولى مقاليد الحكم[1].

انقلابات هشة في المغرب:

تعرضت الأسرة الحاكمة في المغرب لبعض المحاولات الفاشلة بإنقلاب المرة الأولى عرفت بإنقلاب الصخيرات تزعمها بعض الجنرالات العسكريين المغاربة على رأسهم الكولونيل أمحمد أعبابو قائد مدرسة عسكرية والجنرال محمد المربوح وكانا يخططان لاغتيال الملك الحسن الثاني أثناء احتفاله بذكرى ميلاده 42.

وتبعتها محاولة أخرى حاولها الجنرال محمد أوفقير أحد أعمدة النظام الملكي من العام 1961 تنفيذ انقلاب على الملك الحسن الثاني وكان يشغل وزيرا للداخلية وقتها[2].

الربيع العربي: شهدت المنطقة العربية تحولات سياسية مست نظام الحكم خصوصا المنطقة المغاربية حيث قامت تحولات في كل من تونس وليبيا وسنبرزها في ما يلي:

تونس : في نظام الأوضاع الاقتصادية المزرية لبعض المدن التونسية خاصة الجنوبية فقد عرفت منطقة سيدي بوزيد تطورات وأحداث ساخنة من احتجاجات ومظاهرات شعبية عمالية غاضبة وذلك بسبب الاحتقار المتراكم والبطالة التي لم يعد يأخذ منها بيت وكانت القطرة التي أفاضت الكأس في ربوع ولاية ..... الأكثر فقرا وبطالة خصوصا على مستوى خريجي الجامعات، حادثة محاولة انتحار الشاب العاطل عن العمل "محمد البوعزيزي" فقط أقدم على إضرام النار في جسده لتكون هذه الحادثة الشرارة الأولى لثورة 14 يناير التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي. فقد أخلطت الأوراق في الخارطة السياسية التونسية بعد 14 جانفي مباشرة إذ تغير المشهد السياسي تغييرا يكاد يكون كليا فبعد

[1] مرجع سبق ذكره، تعرف عليها انقلابات غيرت العالم العربي. www.radiosawa.com .
[2] أشهر الانقلابات العسكرية الفاشلة تعرف على نهاية المنفذين. www.masralabia.com

أن كانت تنشط في الساحة 08 أحزاب مقننة مع الحزب الحاكم سابقا أصبحنا نتحدث على أكثر من مائة حزب سياسي[1].

إن الثورة التونسية قامت في أساسها لتلبية حاجات ثلاث غيبتها منظومة الحكم القديمة حاجة إنسانية تتعلق بالكرامة وحاجة اجتماعية تتعلق بالعدالة وحاجة سياسية تتعلق بالحرية وما نادت به الثورة التونسية هو تحقيق مطلب الحرية السياسية[2].

ليبيا : بدأ الحراك الشعبي في ليبيا احتجاجا على الأوضاع المعيشية السيئة وغياب الحرية مما أدى إلى اندلاع شرارة الانتفاضة الشعبية الليبية يوم الخميس 17 فيفري 2011 على شكل احتجاجات شعبية شملت معظم المدن الليبية وقد تأثرت هذه الثورة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي في مطلع عام 2011 وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية بالإضافة إلى انهيار حاجز الخوف من السلطة مما دفع الشباب الليبي إلى المطالبة بإصلاحات سياسية، اقتصادية واجتماعية حيث كانت الثورة في البداية عبارة عن احتجاجات ومظاهرات سلمية[3].

ومع تطور الأحداث تحولت إلى ثورة مسلحة عند تدخل كتائب الأمن لمواجهة شباب الثورة بالسلاح. كما أن سرعة انهيار الجيش في المنطقة الشرقية وسقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام واستيلاء الشعب على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية، تسبب في انهيار كامل الجيش والشرطة والأجهزة المخابراتية عموما مما ترتب على ذلك فراغا أمنيا كاملا.

أثر انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا ووصول العامة للسلاح بأنواعه كافة في مخازن الجيش والشرطة (الخفيف- المتوسط- الثقيل والمتطور) للاستعانة به في مواجهة

---

[1] هشام صاغور، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 143، 144.

[2] عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي من مركز الجزيرة للدراسات.
مصطلح الربيع العربي: هو مصطلح أطلق على الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية سنة 2010-2011 مطيحة بأنظمة الحكم في كل من تونس، ليبيا، مصر، اليمن ويقصد به أيضا مجل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول كما يقصد به أيضا الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.

[3] دواجي حسين العربي، مرجع سبق ذكره، ص، ص ، 63-64.

النظام (ثم نقله بعد ذلك إلى دول الجوار كمصر وتونس والجزائر حيث ينشط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيع السلاح)، سلبا على ثورات دول الربيع العربي.

بسبب الظروف السابقة، تحولت الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانطلاق لأنواع الجريمة المنظمة كافة (تجارة السلاح – المخدرات – الهجرة غير الشرعية) ما أثر سلبا على ليبيا ودول الجوار والدول الأوربية أيضا المطلة على البحر الأبيض المتوسط[1].

المبحث الثاني : البعد الاقتصادي

تتميز اقتصاديات الدول المغاربية باختلاف طبيعتها الهيكلية ويعود هذا لاختلافها في التوجهات الاقتصادية والتنموية التي اعتمدتها كل دولة بعد الاستقلال. حيث أدى هذا إلى صعوبة التنسيق ما انعكس سلبا على صعيد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الأقطار المغاربية، كما أن التوجه القطاعي المختلف من بلد لآخر كان له تأثير عكسي على المستوى التنموي. ضف إلى ذلك ضعف القاعدة الانتاجية والتوجه الخارجي من أجل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : الإمكانات الاقتصادية لدول المغرب العربي

1- الإمكانات والموارد الطبيعية الزراعية : تتميز المنطقة المغاربية بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية. وبتنوع البيئة الزراعية تنوع المحاصيل الزراعية.

2- الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية : تتوفر منطقة المغرب العربي على موارد اقتصادية هامة تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة ومصادر الطاقة للاقتصاديات الحديثة، حيث تشمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000مليار م^3

[1] عاشور شوابل، تداعيات الربيع العربي على ليبيا : واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط، جامعة بنغازي، 2014، ص، ص، 3-4.

واحتياطي بترول يتجاوز 05 مليار طن والجدول التالي يبين أهمية الاحتياطات ..... في الدول المنتجة الرئيسية[1].

الاحتياطات البترولية والغازية في الجزائر وليبيا

المواد / الدول	البترول (مليون طن)	الغاز (مليار م^3)
الجزائر	1200	45000
ليبيا	3800	1300
المجموع	**5000**	**5800**

3- يضم المغرب العربي طاقة بشر تربو 90 مليون نسمة، معضمها شباب مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف الملائمة لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية. ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يمتص البطالة بخلق فرص العمل، ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات.

4- تتمتع الدول المغاربية بموقع استراتيجي مميز جنوب البحر المتوسط ويطل على المحيط الأطلسي.

5- شساعة المساحة، حيث يحتل المغرب العربي (بدوله الخمس) جغرافيا مساحة تقدر بـ 5.785.591 كلم^2 وتمثل الأراضي الفلاحية المغاربية ما يقارب 25 مليون هكتار وهي صالحة للزراعة[2].

[1] فتيحة شيخ، الإندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية والعولمة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية، كلية السياسة والإعلام، الجزائر، 2007/2006 ، ص، ص، 117-119.

[2] كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، فرحات عباس، 2014/2013، ص، ص، 142، 143.

نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام % (تونس، الجزائر، المغرب)[1]

القطاعات / البلدان	صناعة	خدمات	فلاحة
الجزائر	31,9	49,8	18,3
ليبيا	62	29,1	8,9
المجموع	**19,8**	**35,1**	**44,6**

6- على مستوى الانتاج العلمي في المغرب العربي فإن المنطقة لا تزال في مراتب متدنية في التقديرات العالمية. ولم تتجاوز حصة منتجات التكنولوجيا العالية من الصادرات المعرب في عام 2012 6,4% وفي تونس 5,6% والجزائر 0,1% بما يصل المعدل العالمي إلى 17,6% [2].

7- تزخر بلدان المغرب العربي بإمكانات واعدة في مجال الطاقات المتجددة. ورغم تنوع مصادر الطاقة المتجددة في المنطقة إلا أن الطاقة الشمسية تعتبر أهم تلك الموارد على الإطلاق. نظرا إلى طبيعة الأراضي والمناخ في منطقة المغرب العربي. فمعدلات الاشعاع الشمسي كبيرة وهي تراوح وفق التقديرات ما بين 1900 كيلوواط ساعي/م² في السنة في المناطق الساحلية و 2200 كيلوواط ساعي/م² في السنة في المناطق الصحراوية[3].

8- أظهرت النتائج جدارة تونس في منافسة دول المنطقة في السوق العالمي في العديد من المنتجات الصناعية وعلى رأسها أجهزة الدائرة الكهربائية ويعتبر المغرب الثاني من حيث امتيازها لكثير من منتجات الصناعية وعلى رأسها الملابس النسائية. أما ليبيا فقد أظهرت تمتعها بنزايا متواضعة في منافسة دول المنطقة وعلى رأسها المنتجات غير السبكية. فيما

[1] رجاع هادي، المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة للتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص، 161.

[2] حسن مصدق، اقتصاديات المغرب العربي ومعوقات التكامل الاقليمي : www. Alarat. Co. Uk/article/opinion/88719.

[3] شيرة بوعلام عمار ونبيل أبو طير، الطاقة المتجددة وتحسينات استغلالها في بلدان المغرب العربي: www. Caus. Org. 16/PDF.

تمتاز الجزائر في صناعة على سلع النمطية غير منافسة من حيث الجودة وذات جودة متوسطة[1].

المطلب الثاني : معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي

إن تمايل النظم الاقتصادية لهذه الدول وكون طبيعة اقتصادياتها ليس صناعية، حتى محاولاتها في مجال الصناعة لا تعكس وجود مؤشرات إيجابية على المستوى التنافسي. فضعف البنى الاقتصادية لهذه الدول وتميزها بالتبعية الانتاجية (النفط في الجزائر، الزراعة والسياحة في تونس، الموارد الطبيعية في المغرب) وافتقارها للتنوع حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسب عالية، مما يخلق بالأساس ضعف في التخطيط الاستراتيجي للتنمية. وضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية وذلك بالنظر لعدم استقرار أسعار المواد الطاقوية، الأولية والزراعية في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الايجابي للمنتوجات الصناعية المستوردة من خارج المنطقة[2].

وهذا الوضع المختل كثيرا ما يستخدمه الاتحاد الأوربي كورقة للضغط في مفاوضاته مع الأقطار المغاربية، وخير مثال على ذلك مفاوضات الاتحاد الأوربي مع المغرب حول موضوع الصيد، وما لم تطور أقطار المغرب العربي من تجاربها البيئية التي لا تصل في أحسن الأحوال إلى 9% ، فإنها ستبقى تحت رحمة السياسات الأوربية وعاجزة عن تحقيق اندماجها الاقتصادي ومن ثم السياسي الذي يعني في المحصلة النهائية الوحدة المغاربية[3]. كما أنه من أبرز التحديات التي تواجه البلدان المغاربية والمتعلقة بنسق النمو والتشغيل فلو ركزنا على البلدان المغاربية المركزية تونس والجزائر والمغرب فإن نسبة البطالة فيها تتراوح بين 13,8% بالجزائر و 14% في تونس.

[1] عبد العزيز عبدوس، تقييم التنافسية الصناعية التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص، 85.

[2] قويدر شاكري، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3-، 2015/2014، ص 152

[3] ولد سالك ديدي، اتحاد المغرب العربي : أسباب التعثر ومداخيل التفعيل، ص، 15.

و15% بالمغرب وبالنسبة للشباب بين (15 سنة و 24 سنة) هي ضعف تلك المعدلات في تونس والجزائر، كما أنها بين 17% و 21% لحاملي الشهادات الجامعية على التوالي في كل من الجزائر وتونس والمغرب وتعد هذه المعدلات من أعلى المعدلات على النطاق الدولي، أما نسق النمو فهو في حدود 4% - 5% في 2000 و 2007 (قبل اندلاع الأزمات) وهذا النسق غير كاف لمجابهة تحديات طلبات الشغل الاضافية[1].

كما يشكل التبادل التجاري أحد ركائز التكامل الاقتصادي بوجه عام وبالمحصلة فإن حجم التبادل التجاري المغاربي يحوم حول نسب متدنية جدا (2 إلى 3%) وهكذا تشكل التجارة بين الدول المغاربية أدنى معدلاتها في العالم مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى ولأن التبادل التجاري هو أحد آليات التكامل الاقتصادي المهمة، باعتباره مدخلا طبيعيا إلى بقية أشكال التكامل المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. كما تمتاز هذه المبادلات بـ "نقص التنوع" نظرا لتشابه المنتجات "حيث يشكل قطاع المواد الكيماوية والبلاستيكية حوالي 61% من المبادلات التجارية المغاربية. فيما يشكل قطاع الصناعات الميكانيكية والمدنية والكهربائية 14% فقط.

ورغم توقيع 40 اتفاقية يدعم بعضها التبادل البيني، كاتفاقية التعريفة التجارية واتفاقية التبادل الحر فإن كثيرا من هذه الاتفاقيات بقي حبرا على ورق[2].

التنمية في المغرب العربي.

ثمة مجموعة من الشواهد عن ضعف اقتصادات دول المغرب العربي، سواء فيما يتعلق بالبطالة التي تتراوح بين 9,2% في المغرب و 31% في موريتانيا أو الدين الخارجي الذي

[1] مصطفى مرابط وآخرون، تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغاربي، مركز الدراسات للجزيرة (لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون : 2011) ، ص، 38.

[2] www.cmers.org/component/content/article/115-hgh
صبحي ولد ودادي، التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي وسبل تعزيزه.

تتصدر فيه المغرب دول المجموعة بنحو 39,2% مليار دولار، أو عجز الميزان التجاري المزمن، أو تراجع ترتيب دول المنطقة على المؤشر العالمي للتنمية البشرية.

وحسب تصنيف البنك الدولي للوضع التنموي للدول، فإن دول المغرب العربي تصنف على أنها بلدان نامية باستثناء موريتانيا التي تصنف من ضمن الدول الأقل نموا. فضلا عن أن جميع دول المغرب العربي لديها ملفات مفتوحة للتعامل مع أجندة صندوق النقد الدولي، بما في ذلك الدول النفطية.

أسباب ضعف التنمية في المغرب العربي:

1/ ضعف الناتج :

يعكس الناتج المحلي الإجمالي أية دولة قوة اقتصادها أو ضعفه، وبالنظر إلى الناتج المحلي الاجمالي لاقتصادات دول المغرب العربي، نجد أنه يبلغ 439 مليار دولار حسب تقديرات عام 2013، وتستحوذ الجزائر باعتبارها دولة نفطية على 48% من هذا الناتج في حين تحتل موريتانيا المرتبة الأخيرة بناتج يناهز 4,1 مليار دولار[1].

أما من حيث مكونات الناتج لدول المغرب العربي، فنجد أنها تنحصر بين المواد الأولية والصناعات الاستخراجية، ففي ليبيا والجزائر وموريتانيا نجد أن الصناعات الاستخراجية تسهم بالنصيب الأوفر في الناتج، في حين أن الصناعات التحويلية تحتل حصة الأسد في تونس والمغرب.

2/ صادرات التكنولوجيا :

ومن الشواهد على ضعف الناتج بدول المنطقة أن صادراتها، التي تبلغ 163,5 مليار دولار 2013، لا تشكل التكنولوجيا المتقدمة سوى 1,6 مليار دولار فقط، أي ما نسبته

[1] عبد الحافظ الصاوي، أسباب ضعف اقتصادات المغرب العربي، الجزيرة نت، على الموقع : www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/1/25.

0,97% من المجموع، منها مليون دولار للجزائر و 732 مليون لتونس، 889 مليون للمغرب في حين لا تساهم كل من ليبيا وموريتانيا بشيء في هذه الصادرات، وتعد ضآلة حضور التكنولوجيا في الصادرات نتاجا طبيعيا لضعف الإنفاق هذه الدول على البحوث والتطوير ووفق تقرير بيانات التنمية البشرية العالمي لعام 2014 فإن ذلك الإنفاق لا يمثل سوى 1,1% من الناتج المحلي لتونس و 0,1% في الجزائر و 0,6% في المغرب.

3/ خلل في الموارد البشرية :

يناهز التعداد السكاني لدول المغرب العربي تسعين مليونا نسمة، ففي كل من ليبيا وموريتانيا يبلغ معدل النمو السكاني 3,2% ويتراجع في الجزائر إلى 2% في حين يصل إلى 1% في تونس والمغرب، أما المظهر الثاني لضعف الموارد البشرية فهو ارتفاع معدلات الأمية لمن هم فوق سنة 15 سنة، حيث يتراوح المعدل في هذه الشريحة العمرية بين 10,8% في ليبيا و 43,9% بالمغرب، ويؤثر استمرار معدلات الأمية عند هذه المستويات على معدلات انتاجية للأيدي العاملة[1].

4/ الفساد وفشل الاتحاد المغاربي:

بغض النظر عن تعريفات الفساد المختلفة، فإنه يمكن الاعتماد على مؤشر منظمة الشفافية الدولية لمعرفة مكانة ترتيب دول المغرب العربي في مجال الفساد، حيث نجد أن هذه الدول احتلت على مدار السنوات الماضية مراتب متأخرة في الشفافية.

وكانت درجات هذه الدول على المؤشر دون المتوسط، فحسب بيانات المؤشر نفسه لعام 2014 كانت تونس الأفضل من بين دول المغرب عندما احتلت المرتبة 79 من بين 174 دول شملها المؤشر في حين كانت موريتانيا الأسوأ باحتلالها المرتبة 124.

[1] عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق.

ويرجع انتشار الفساد بهذه الدرجة في دول المنطقة إلى عوامل، من أهمها غياب النظم الديمقراطية، التي تعمل على مراقبة عمل الحكومات ومحاسبتها، وضعف دول المجتمع المدني في مكافحة الفساد[1].

المطلب الثالث : آليات تجاوز المعوقات الاقتصادية في المغرب العربي.

إن تجاوز المعوقات الاقتصادية والتي تعتبر محرك النشاط على المستوى المغاربي وللاستفادة من الإمكانات والموارد الاقتصادية لابد من العمل على عدة جوانب يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- بلورة استراتيجية تكامل وإندماج اقتصادي، وذلك من خلال تطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية، عير المشاريع المشتركة المغاربية آخذين بعين الاعتبار حجم السوق المغاربية والموارد المتوفرة والكامنة لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون دعامة لتنمية مغاربية يمكن معها مجابهة الشركاء والامتناع عن التعامل الانفرادي، بل توظيف عملية التنافس الأوربي الأمريكي على منطقة المغرب العربي لصالح الدول المغاربية عبر تفعيل دور الاتحاد المغاربي ضمن السياق الدولي الآخذ في التشكل والذي مرده أنه لا وجود لدول ضعيفة ومذككة في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الكبرى[2].
- اعادة صياغة توجهات ومسار التنمية المغاربية بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من الامكانيات والموارد المتوافرة لديها ككتلة اقليمية قادرة على الاستمرار والتواصل، وتطوير التعليم التكنولوجي وتضييق الهوة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفقا للتطور العلمي والتكنولوجي وهذا يتطلب توفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة مستقرة تحمي الطبقات الفقيرة وتحفظ حقوق الانسان الأساسية وكما يجب أيضا تقليص تبعيتها الخارجية وتوفر لديها سيولة أكبر للإنفاق على التنمية خاصة أن المنطقة تملك شروط التكامل بين الطاقة والزراعة والمعادن

[1] عبد الحافظ الصاوي ، مرجع سابق.
[2] محمد لمين لعجال أعجال، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيفر، بسكرة، ص، 32.

والسياحة والصناعة والخدمات، ما يجعلها مستفيدة من الوضع الدولي بسبب موقعها الجغرافي وانفتاحها الثقافي في الفضاء الأورو-متوسطي.

- تقليل المخاطر الناجمة عن التنافس في التجارة الخارجية بين الأقطار المغاربية ذات الانتاجية المتشابهة، وما يشبع ذلك من زيادة في قدرة هذه البلدان على المساومة للحصول على أسعار أفضل في تسويق حاصلاتها وكذا تمكين المغرب العربي من اللحاق بركب الدول المتقدمة، عن طريق التخطيط المشترك لتسريع النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وضمان قدرة المغرب العربي على الاستجابة لتحديات العصر وتحقيق ما يمكن من الاستقلال الاقتصادي وتقليص مظاهر التبعية الاقتصادية للخارج[1].
- استحداث شبكة من المؤسسات التمويلية يمكن التعامل معها على المستوى المغاربي، يتوفر فيها حماية المودعية والملاك والمستثمرين بغية الانطلاق في تجديد المشاريع المشتركة التي تضمن المصالح المشتركة الأمر الذي يساعد على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوجب الأعداد المتزايدة من الطاقات البشرية وبالتالي القضاء على البطالة تدريجيا[2].
- تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية وكذا اشتراك القطاع الخاص الذي يمكنه أن يساهم في رفع العراقيل التي تحد من تعزيز التبادل التجاري المغاربي، عن طريق التعريف بمختلف القطاعات التي تشكل فرصا تصديرية لمنتجي دول الاتحاد.
- القيام بالدراسات من أجل وضع قاعدة بيانات تسمح بالتعرف على لافرص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين دول المنطقة التي تؤدي إلى إمكانية التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين، التي ستمكن من إنشاء مشاريع تنموية يكون لها الدول في تنوع المنتجات مما يفتح المجال أكثر لنمو التبادل التجاري البيني.

[1] نسيمة مسالي، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، واستراتيجية مواجهتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، 2010، ص، ص، 144، 147.

[2] محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سبق ذكره، ص، 33.

- بناء وتطوير الصناعات الثقيلة المحلية خاصة في الزراعة والبناء، فضلا عن ذلك تعتبر بعض الصناعات الخفيفة في هذه المرحلة ضرورية خاصة تلك التي تخلق روابط انتاجية محلية كبيرة وتساهم في خلق فرص العمل.
- النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تلعب دورا كبيرا في نشاط اقتصاديات المغرب العربي وتعتبر المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات ذات العلاقة المباشرة بالمستهلك في كافة صورها اضافة إلى أنها تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المصانع الكبيرة من مواد خام ....[1].
- اعادة تشغيل سكة الحديد العابرة للمغرب العربي وتوحيد التسعيرة وأنماط عربات النقل ومحاولة توسيعها لربط ليبيا عن طريق تونس وموريتانيا عن طريق المغرب، تدعيم البرية السريعة في الدول المغاربية والتفكير في الطريق البري السريع الذي يصل بين البلدان الخمسة المغاربية مع بعضها البعض، حيث بدأت الجزائر في تجسيده عبر الطريق السيار شرق غرب الذي يربط من جهة تونس بالجزائر مع تجديد الطريق الصحراوي العابر المالي والنيجر[2].
- انشاء بنوك ومؤسسات وطنية لتمويل التجارة وضمان ائتمان الصادرات من أجل انعاش التجارة بداخلها، ولقد اتجهت بعض الدول العربية لاقامتها ومنها الجزائر والمغرب، وكذا تنسيق السياسات المتعلقة بالتعامل مع التجمعات الاقليمية الأخرى، حتى تحمي مصالحها وتقوي مركزها التفاوضي وتحسين مستويات الانتاج في الدول المغاربية[3].
- تنسيق الجهود بين تونس والمغرب فيما يخص الصناعات النسيجية قصد الوقوف في وجه الاجراءات الحمائية التي يطبقها الاتحاد الأوربي، والتحول نحو المنطقة المغاربية لتسويقها وايجاد المستثمرين في هذا المجال.

---

[1] نعيمة كبور ، معوقات التبادل التجاري لدول الاتحاد المغرب العربي وسبل مواجهتها :
www. Enssa. Net/enssea/majalat/2225. Pdf.

[2] عادل زغدي، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال فترة 1995، 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بسكرة، 2012، 2013، ص، ص، 176، 182.

[3] نعيمة كبور، مرجع سبق ذكره.

- تدعيم الجزائر في مسعاها الرامي إلى استغلال الغاز الطبيعي والتخصص فيه فيما يخص الاستخراج والنقل والتوزيع، بما يعود بالفائدة على الدول الأخرى للاتحاد التي تفتقد لهذا المورد ويمكن الاشارة هنا إلى أنبوبي الغاز الطبيعي العابرين لأوربا عبر المغرب وتونس وتمديدها نحو ليبيا وموريتانيا وإفريقيا.
- تدعيم جهود المغرب في استخراج الفوسفات، بما يعود بالفائدة على الدول الأخرى للتحاد لافتقارها لهذه المادة وذلك عن طريق امداده بالتمويل أو النقل عبر السكك الحديدية[1].

المبحث الثالث : التحدي المجتمعي والبيئي

المطلب الأول : التحدي المجتمعي

1/ أزمة غرداية : تشهد ولاية غرداية الواقعة جنوبي العاصمة الجزائرية، أزمة اجتماعية مركبة وإن بدت ذات بعد طائفي بحث، حيث تتكرر مواجهات بين إباضيين أمازيغ يطلق عليهم "الميزابيين" وبين مالكين عرب يسمون الشعابنة. وفي غضون أقل من 48 ساعة يسقط أكثر من عشرين قتيل، مع تسجيل عشرات الجرحى في مدينة القرارة وحدها، كما أسفرت عن حرق وتخريب مئات المتاجر والمنازل والمرافق العامة.

وفي وقفة احتجاجية، طالب المئات من الاباضيين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإعلان ولاية غرداية منطقة منكوبة، وأن يضعها تحت حماية الجيش، بعد عجز قوات الأمن عن حفظ وفرض الأمن[2].

أسباب الأزمة :

بدأت الأحداث في غرداية في شهر نوفمبر بعد أن شهدت مدينة القرارة مشادات عنيفة بين سكان عدد من أحياء المدينة، على خلفية اشتباكات دامية بين أنصار فريقين لكرة القدم جمعت فريقين من ذات المنطقة، غير أن هذه الأحداث ليست الأولى في المنطقة التي

[1] محمد لمين لعجال أعجال، مصدر سبق ذكره، ص، 34.

[2] ياسين بودهان، غرداية الجزائرية ... أعراض التهميش وعجز النظام، الجزيرة نت، عن الموقع :
www. Algazeera. Net/news/reportsandinterviews/2015/7/9.
غرداية – الجزائر- أعراض- التهميش- وعجز- النظام.

تبدأ باشتباكات ثم تأخذ أبعاد طائفية ومذهبية، لتبقى الأسباب الحقيقية في كل مرة غير واضحة، حيث تتباين التحاليل لأصول ما يقع بين لرجيع للمنطق الطائفي بين الأمازيغ والعرب، أو المذهبي بين الإباضيين والسنة، في حين تربطه البعض بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية[1].

حل الأزمة :

بررت الحكومة الجزائرية كل الحلول السلمية الممكنة، فبدأت بالاستنجاد بوجهاء وأعيان المالكية وإباضية لما لهم من نفوذ وتأثير، غير أن ذلك لم يجدي نفعا، فقررت إرسال قوات الشرطة والدرك إلى وادي ميزاب، غير أن ذلك لم يحدث اختراقا في جدار الأزمة، ومن هنا جاء الاستنجاد بالقوات الخاصة للجيش كآخر حل لهذه المعضلة[2].

2/ أزمة الطوارق :

تعتبر منطقة الصحراء الكبرى موطن قبائل الطوارق، وهم ليسوا سوى مجموعات منحدرة من الأقوام، الذين عمروا شمال افريقيا والصحراء الكبرى خلال العهود القديمة، ويعتبرون جزءا من الأمازيغ، وتشارك الطوارق سكانها قبائل وعشائر عربية عديدة، من بينها صهانجة وهوارة والهلاليين، أي تنتمي إلى مجموعات هجينة هاجرت إليها من المغرب العربي ومصر ومن الجزيرة العربية واليمن[3].

وتعد مسألة الطوارق التي لا حدود لها بحكم تموقعها تاريخيا في منطقة الصحراء الكبرى المغطية لكل من مالي- النيجر- تشاد – جنوب الجزائر- ليبيا- موريتانيا – شمال بوركينافاسو، كون وجود هذا المكون العرقي في كل هاته الدول قائم على مبدأ اللاحدود

[1] فريق تحرير، نون بوست، أزمة غرداية، نون بوهت على الموقع : www. Nonpost. Org .
[2] محمد مسلم، لماذا استعصى حل أزمة غرداية، الشروق، على الموقع :
www. Echouroukonline. Com/ara/articles/486778. Html.
[3] حسين العربي دواجي، مرجع سبق ذكره، ص، 39.

بالإضافة إلى أنها لا تنحصر في موطن واحد، كونها معروفة بالترحال بين أرجاء الصحراء الكبرى[1].

تعد أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر استراتيجية أخرى وتعد أيضا موروثا استعماريا ملغما، يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951 والنيجر ومالي وبوركينافاسو 1960، والجزائر 1962.

إن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي كانت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابع لها ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل غير منتظم لم يراعي الحدود الأنتروبولوجية (العرقية- الدينية) للمجتمعات الافريقية والقبائل الصحراوية[2].

في ظل هذا الواقع انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين :

موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة افريقية في الصحراء الكبرى وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي في تنقلاتهم.

ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما، مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وحمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم[3].

وهكذا ظهرت مجموعة من الحركات تسمي نفسها تحريرية، أما مالي والنيجر فينظرون لها على أنها انفصالية ومنها :

في مالي : الحركة الشعبية لتحرير الأزواد : تأسست سنة 1990 تتموقع في منطقة بوراسة على الحدود مع الجزائر، وتوصف هذه الحركة بأنها الأكثر اعتدالا من بين المجموعات

---

[1] سمير قلاع الدروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المتاجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3- 2013، ص، 11.

[2] استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي، من الموقع :
www. Algeriachannel. Net/06/2012, 23 :05

[3] نفس المرجع السابق.

الكورقية، وقد أدى توقيعها على اتفاقية تمنراست لانشقاقات عديدة منها الجبهة الاسلامية العربية للأزواد، تأسست في 1988 في موريتانيا وأعلنت الكفاح المسلح سنة 1991 كرد فعل على الإضطهاد الذي تعرض له العرب في قطاعات "غاو" و"تمبكتو" وهي الحركة الوحيدة التي تضم في صفوفها أساسا العرب وسط الحركات البربرية وهي تحظى بدعم جزائري.

الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد : أنشأت سنة 1991 وهي منشقة عن الجبهة الاسلامية العربية لتحرير الأزواد، وقد تراجعت عن اتفاقية تمنراست بعد مصادقته عليها.

في النيجر : جبهة تحرير الأزواد وإلابير : تأسست في أكتوبر 1991 بمند..... على كامل شمال النيجر واعترف بها سنة 1992 حيث طالبت بإقامة نظام فيدرالي في النيجر[1].

المطلب الثاني : التحدي البيئي

يعرف الأمن البيئي على أنه "مجموعة من السلوكيات الايجابية التي تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة، يمكن أن تسبب تلوثها أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها، مما يؤدي بالنتيجة إلى إخلال التوازن البيئي.

ومن بين أكثر المشاكل استعصاء على الحل، تدهور الأراضي الزراعية وتملحها بسبب نظم الري السيئة التخطيط. وملوثات المعادن والنسيج الصناعي، كما أن منطق التجارب النووية والبيولوجية والبكتيرية والصناعات التي تنبعث منها الغازات الدفيئة والحرارية، والإسراف في استخدام الغاز والنفط قضى على المجهودات المبذولة في مجال المحافظة على البيئة وسلامتها[2].

كما يمكن أيضا إدراج هذا الموضوع في إطار التنمية المستدامة والتي تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في التنمية بالحفاظ على حق هذه الأجيال في ثروات البلاد أخذا بعين الاعتبار البيئة الطبيعية خاصة في ظل التغيرات المناخية التي تعرفها الكرة

[1] حسين العربي دواجي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 41، 42.

[2] نعيمة العكاف، التهديدات الأمنية لدول المغرب العربي في ظل التطورات الدولية الراهنة (الجزائر تونس- المغرب أنموذجا)، مذكرة لنيل شهادة ماستر دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة مستغانم، 2014، 2015، ص، 71.

الأرضية نتيجة النشاط البشري الصناعي خاصة والذي غالبا ما يساهم في تلويث البيئة وإنعكاس كل هذا على الحياة البشرية.

1/ مشكلة المياه : إذا كانت المحروقات رهان القرن العشرين بحيث احتدم الصراع بين الدول من اجل السيطرة في منابعها، فإن المياه كانت ولا تزال وستظل أكبر رهان للإنسانية في القرن الواحد والعشرين، باعتبارها موارد استراتيجيات من شأنه أن يدفع إلى بروز نزاعات دولية، والمغرب العربي يعد من المناطق التي تشكل فيه المصادر المائية هذا الاهتمام، حيث أصبحت الموارد المائية مصدر قلق للنخب الحاكمة نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف وضعف نسبة تساقط الأمطار فيها. وتشهد منطقة المغرب العربي محاولات لإحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية التونسية، كما يشكل النهر الاصطناعي الذي أنجزته ليبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية، لأن من شأنه أن يمتص المياه الجوفية الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات[1].

2/ مشكلة البيئة :

تعرف منطقة المغرب العربي تدهورا بيئيا ملحوظا نتج عنه تهديدا بيئيا مباشرا على هذه المنطقة، فنقص الموارد المائية وتراجع إنتاجية الأراضي الزراعية له تأثيره في عدم قدرة هذه الدول على تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية. ويعد التلوث السبب الرئيسي للتدهور البيئي، حيث خلف أضرارا كثيرة أهمها : تقلص المساحات المزروعة، الجفاف وكنتيجة على ذلك انتشار الفقر والأوبئة وتعود أسباب التلوث إلى :

التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي تعرفه دول الضفة الشمالية والذي له تأثيره على دول المغرب العربي من خلال تصاعد الغازات الضارة للمصانع التي لوثت الهواء، وألقت هذه المصانع بمخلفاتها في البحر الأبيض المتوسط الذي أهم ما يميزه عدم وجود فتحات كبيرة وكثيرة فيه تمكنه من التخلص من هذه النفايات، وكذا الحال بالنسبة للملوثات النووية، حيث أدت التجارب النووية سواء ما كان منها في اليابسة كما كان الشأن بالنسبة لفرنسا في

[1] فاطمة مسكين، مرجع سبق ذكره، ص، 62.

الجزائر أو في البحر إلى تلويث البيئة[1]، حيث أن لردم النفايات تأثير كبير على البيئة، وذلك حسب نوعية الأرض والنفايات فعمليات الردم تؤدي إلى تسمم التربة وباطن الأرض خاصة الثروة المائية، كما أن دفن النفايات النووية لها تأثير كبير على باطن الأرض وفي هذا الإطار تعتبر موريتانيا مقبرة معروفة للنفايات النووية.

كما أن دول المغرب العربي تشهد مجموعة من المصانع التي لها تأثير على البيئة الطبيعية فهناك نشاطات اقتصادية استخراجية لها تأثير كبير على البيئة الطبيعية، أهمها عمليات البحث عن الغاز الصخري وتأثيره على باطن الأرض وحياة الإنسان في نفس الوقت.

[1] نفس المرجع السابق، ص، ص، 62، 63.

الفصل الثالث

استراتيجية الدول المغاربية لمواجهة التهديدات الراهنة

لقد شهدت الدول المغاربية تهديدات أمنية على جميع المستويات السياسية، اقتصادية واجتماعية مما جعل دول المغرب العربي باتخاذ تدابير في شكل استراتيجيات وسياسات للحيلولة دون تنامي التهديدات خاصة في ظل تعقد الظاهرة الإرهابية وارتباطها بالجريمة المنظمة ومما زاد الطين بلة تأزم الوضع الليبي وانتشار السلام في المنطقة عبر الأقاليم المغاربية ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى إستراتيجية الدول المغاربية لمجابهة التحديات الأمنية والسياسية خلال المبحث الأول في حين المبحث الثاني خصصناه لإستراتيجية الدول المغاربية للتعامل مع التحديات البيئة والمجتمعية أما المبحث الثالث فهو مخصص لتقييم التعامل المغاربي مع التهديدات الراهنة .

المبحث الأول : إستراتيجية الدول المغاربية لمواجهة التعديات الأمنية :

عرفت الدول المغاربية مجموعة من التحديات الأمنية ساهمة في زعزعة الأمن الداخلي لهذه الدول فاضطرت للأخذ بمجموعة من الاستراتيجيات للحد من هذه الظواهر الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة وثورات الربيع العربي .

المطلب الأول : إستراتيجية الدول المغاربية لمواجهة الإرهاب " الجزائر " نموذجا

1- الجزائر : تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مكافحة الإرهاب بمختلف صوره وذلك باعتراف جهوي ودولي وسياساتها من أنجح السياسات التي نجحت في محاربة الظاهرة الإرهابية بمختلف أشكالها وصورها فهي تعتبر الأخيرة في هذا المجال بالنظر إلى الأزمة التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء بسبب الظاهرة الإجرامية[1]. وما خلقتها من تداعيات سياسية وأمنية جعلتها تسعى وراء حلول الأجل إنهاء هذه الأزمة، ومن بين هذه الاستراتيجيات حفظ السلم والأمن داخل البلاد من خلال مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي سعى إلى حقن الدماء الجزائريين ولم شمل الأمة الجزائرية واستعادة استقرار الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومؤسساتنا ون خلال ذلك اتجهت السلطات الجزائرية إلى عرض سياسة المصالحة الوطنية على الشعب الجزائري استكمالا للجهود المبذولة من قبل جميع مكونات الشعب الجزائري من أجل♣ بناء الجزائر حيث صادق الشعب الجزائري على هذا المشروع بالأغلبية الساحقة في يوم 9 سبتمبر 2005 وبتزكية هذا المشروع أتاح الشعب الجزائري لرئيس الجمهورية رسميا مباشرة تطبيق الإجراءات الضرورية للمحافظة على الأمن والسلم اللوطيين .[2]

كما واصلت الجزائر إستراتيجيتها لمكافحة الظاهرة الإرهابية من خلال استئصال منابع تمويل الإرهاب وهنا ما نددت به الجزائر من خلال مشاركتها في إشعال الدورة 27

---

[1] خالد حساني ، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ..... الأطر والمؤسسات ، جامعة بجاية متحصل عليه من موقع .... www. Ech . chant .

♣ حيث صوت على هذا لميثاق 14057371 م مجموع 14606344 أي بنسبة 97 % وقد سبق هذا الميثاق قانون الرمة الصادر بتاريخ 25 فبراير 1995 تثم تلاه قانون الوئام المدني الذي صودق عليه في سبتمبر 1999.

[2] بو حلطية بوعلي أحميدي سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي ، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، مذكرة للنيل شهادة ماجستير في لعلاقات الدولية ، جامعة والي إبراهيم الجزائر 2 - 2010 .

الراهنة

لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يومي 16 و17 مارس 2010 والذي خصصت من خلال مناقشة المواضيع ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة المتحكمة إذ أشارت إلى ضرورة تقرير وتكثيف التعاون في مجال محاربة تمويل الإرهاب وكذا دعمه بالتشريعات للحد من الظاهرة[1]. وفي سياق ذات أكمل المشرع الجزائري الإطار التشريعي لمكافحة الإرهاب عن طريق القانون 1—05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 المتعلق لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب إذ جاء هذا النص امتداد التعاونية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب التي صادقت عليها الجزائر في 23 ديسمبر 2001 [2] ولتحقيق مصادر التمويل الإرهاب عملت كذلك على تجريم دفع الفدية للرهائن ، حيث طالت في قمة سيرت ..... في قمة 2009 بمقترح تجريم دفع الفدية مما جعلها تحصل على تأييد من طرف دول الاتحاد الإفريقي[3] كما قامت بتشكيل لجنة لأركان المشتركة العملياتية لدول الميدان التي مقرها تمنراست الجزائرية[4] .

المطلب الثاني : سياسات الدول المغاربية لمجابهة الجريمة المنظمة

حدوث الاتفاقية الأمم لمكافحة الجريمة المتحكمة عبر الوطنية أنواع الجرائم التي تدخل في إطار الجريمة المنظمة وهي تشمل ما يلي:

- المشاركة في جماعة إجرامية منظمة .
- غسيل الأموال .
- الفساد في القطاع العام .
- الاتجار بالأشخاص .
- تهريب المهاجرين .

[1] مريم مهمي ، الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي .... مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) كلية العلوم .... جامعة الجزائر 2013 ص 61 .
[2] مكافحة الإرهاب : الأدوات لقانونية الوطنية الدولية مجلة الجيش العدد 4 أكتوبر 2013 ص 50.
[3] قلاع الضروس مرجع سابق الذكر ص 168 .
[4] مريم مهدي ، مرجع سابق الذكر ص 136 .

الراهنة

- سائر الجرائم الخطرة المبنية على عنصريي عبور الحدود الوطنية والمشاركة في جماعة إجرامية منظمة[1] .

ومن بين الدول المغاربية التي كانت سابقة في مجابهة الجريمة المنظمة نجد المغرب فقد اعتبر المشرع المغربي أن من أهم القواعد الجنائية التي استحدثها المشرع المغربي هي تلك التي تهم تجريم غسيل الأموال فالبعودة إلى قانون 43-05 المتعلق بمكافحة غسيل الأموال وقف على ملاحظين الأولى أن المشرع لم يقم بتعريف للجريمة لكنه قام بتعداد لبعض الأفعال التي تكون جريمة غسيل الأموال حيث حدد هذه الجرائم في المادة 574/2 على الشكل التالي :

الاتجار بالمخدرات والمؤثرات الفعلية [2]

- تهريب المهاجرين .
- المتاجرة بالشر .
- الاتجار الغير مشروع في الأسلحة والذخيرة .
- تزوير النقود والسندات ووسائل الأداء الأخرى ..

أولا : قانون مكافحة غسيل الأموال 53/05 : ومن أهم التدابير التي أتى بها هو إحداثه لوحدة معالجة المعلومات " المادة 14" وللصلاحيات المهمة التي أتاه بها تلك الوحدة نظرا الماتمر تركيبها من حيث تعدد الجهات التي تعاون منها ضمن الوحدة أيضا وهو الاختصاص النوعي ، والمكاني للجهة القضائية التي بها صلاحيات التصدي لمثل هذا النوع من الإجرام [3] ، وثانيا من الجانب الأمني فقد عاش المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة حملات أمنية نوعية لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار وتهريب المخدرات وحسب المتتبعين فإن خصوصية جل العمليات تتجلى في جاهزية الأجهزة الأمنية على خط الأبحاث والتحريات مما مكن من توجيه ضربات متوالية تلقتها

---

[1] الممارسات الجيدة بشأن جملة الشهود في الإجراءات الجنائية المتعلقة بالجرائم المنظمة ، مكتب الأمم المتحدة المعنى ببلمخدرات والجريمة ن جوان 2009 ص 23 .

[2] محمد علي المركز لكي ، التدابير المتحدثة لمكافحة الجريمة المنظمة ، جريدة القانون : العدد 355 متحصل عليه من الموقع الالكتروني .(01.05.2017.11 :25) www . albanonia . com

[3] نفس المرجع السابق .

الراهنة

الجماعات المتطرفة والمافيا الناشطة بجميع المدن المغربية ، فغالبية التدخلات الأمنية التي تمت حطمت أرقاما قياسيا في عدد الموقوفين ولشبكات المفككة استندت بالأساس على قدرة الأجهزة السالفة الذكر على التكيف على مختلف التطورات البشرية والتكنولوجية بتوظيفها في إطار التصدي للجريمة المنظمة [1] .

ومن بين الدول المغاربية أيضا بعد الجزائر التي عرفت مشاكل عديدة ومن بينها تداعيات الأزمة التونسية على الجزائر التي جعلتها تكتف تواجدها العسكري والأمني والاستخبار على الحدود وذلك نشر قوات إضافية كبيرة على الحدود مع تونس تكتيف العمل الأمني لإحباط أي عمالية وأي محاولة شأنها المساس بالأمن الوطني وآمنا المجتمع والأفراد وبالإضافة إلى الأزمة الليبية وتداعيات انتشار السلاح بالمنطقة مايات يهدده بها بالكامل وعلى رأسها الجزائر، كما أن حالة الأمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الإفريقي والمغرب العربي وفتح المجال أمام المنظمات الإجرامية والإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش وغيرها [2] وقد برزت إستراتيجية الجزائر من خلال مكافحتها لمختلف أنواع الجريمة المنظمة وكافة التهديدات العابرة للقارات ، كما أن تحرك الجزائر حيال الأزمة الليبية من طرف أجهزة الأمن التي تنحصر مما هما في حماية وصوت سيادة الدولة وحدودها ، وتتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيو سياسي الإفريقي وهي تدرك إنما تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343كلم وهذا الساحل ألأزماتي ، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها :

- صعوبة بناء الدولة في المنطقة .
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات اللاتينية .

[1] محمد العزوزي ، المغرب يدعم أجهزته الأمنية المكلفة بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ففي إطار الحكامة الأمنية الجيدة ، المتحصل عليه من موقع . www. Nador 24 . com (01/05/17) 17/22/11

[2] سليم بوسكيت ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة 2015 ص 168 .

الراهنة

البنى الاقتصادية الهشة وهو ما سيشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها للجزائر، بالإضافة إلى ضعف الأداء السياسي ، أو سجلت ست (06) انقلابات في كل من موريتانيا ومالي والنيجر .

وقاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس 2011 حيث جمعت سبع دول إفريقية وحددت مبادئها الداعية إلى الضرورة نكشف جمود التنسيق فيما بينها دون الرضوخ لضغوطات خارجية إلى جانب بعث المشاريع التنموية مثل مبادرة والنيباد فالجزائر تهدف إلى بناء مقارنة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة[1].

ولهذا اتخذت الجزائر حملة من الإجراءات لمحاربة الجريمة المنظمة لمختلف أنواعها وذلك بانضمامها ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن كاتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإجرام المنظم العابر للأوطان وكذلك اتفاقية مكافحة الفساد والاتفاقيات المانعة والمكافحة للإرهاب وتجسيدا لالتزاماتها الدولية فإنها تعمل تدريجيا على تجريم هذه الظواهر منها تجريم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والمتاجرة غير المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية وكذلك تقرير مبدأ عدم تقادم هذه الجرائم الخطيرة (الجريمة المنظمة والرشوة) مع ضرورة إنشاء أقطاب قضائية ذات اختصاص إقليمي واسع لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم .[2]

المطلب الثالث : سياسات الدول المغاربية لمجابهة الربيع العربي

سياسات الدول المغاربية لمجابهة الربيع العربي تعد الجزائر المملكة المغربية من الدول المقاربة التي لم تشهد انقباضات شعبية بقدر الانتفاضات في إطار الربيع العربي الذي شهدته كل من تونس وليبيا خاصة إلا أنه شهدت بعض الحركات الاجتماعية التي اضطرت الأنظمة إلى الأقدام على بعض الخطوات التي كانت في جملها إصلاحات ذات طابع دستوري إصلاحي .

---

[1] قوي بوحنية ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ، من موقع :
http : studies. Aljazeera – net / repot / 2012 .
مبادرة النيباد : هي مختصر الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تتضمن رؤية الاتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية .

[2] الجريمة المنظمة من موقع www. Montach echrokonline .. com

أولا : الجزائر :

هناك جملة من الأسباب التاريخية والمعاصرة التي جنبت الجزائر هذه الظاهرة ، خصوصا أنها تجاور كل من تونس وليبيا التي شهدت أحداث الربيع العربي بشكل مفصل، حيث من بين أهم الأسباب التي جنبت الجزائر الربيع العربي هو أن معظم المواطنين لا يزالون يتذكرون العنف والفوضى الذين اجتاحا الجزائر في تسعينيات القرن الماضي ما جعلهم يترددون في إطلاق أو مشاركة في الاحتجاجات على غرار ربيع العربي وهذا التقاعس لا يعبر عن تأييد للنظام بل هو خوف عام من الاضطرابات وأعمال وعنف التي يمكن أن تنجم عن الاضطرابات سياسية كما أن تحكم السياسيين بزمام الأمور ..... على أن لا تصل أخبار تظاهرات في جزء من البلاد أي مناطق أخرى زيادة على استخدام النظام لأموال صادرات النفط لشراء الأصوات الشعبية أثناء انتخابات ومنع قروض مساعدة للمزارعين وكسبه للشرعية في البداية ومن خلال ثورة وهو يحافظ عليها من خلال مكافحة الإرهاب، لا من خلال الوسائل الديمقراطية أو الدستورية[1] .

ثانيا : المغرب :

عرفت ظاهرة الاحتجاجات في الشارع بالمغرب قبل ثورة وتحولت في العديد من المدن بما فيها العاصمة إلى نوع من العمل اليومي لفئات ذات مطالب اجتماعية .

وقد جسدت حركة 20 فبراير 2011 تعبير المغربي عن ذلك فقد بدأت بشكل متواضع، سرعان ما تحولت إلى حركة شارك في مسيرتها الآلاف بعد أن انضم إليها بعض قوى باحثة عن دور جديد لليسار المغربي والعديد من شعبيته الأحزاب السياسية بالإضافة إلى جماعة العدل والإحسان التي تشكلت قوة حقيقة داخل الحركة ومكنتها من زخم جماهيري ملحوظ ومن تجربة راكمتها في مجال تظاهر والانضباط .غير بيئة

[1] عبد النور بن عنتر ، تحديات سياسية والأمنية في الجزائر ، على الموقع :
Carnegie – mec . org / 2012 /06/20 /ar – event . 3740 .

الراهنة

الربيع العربي في المغرب . لم تفرز شعار الشعب يريد إسقاط النظام. بقدر ما انتخب شعار الشعب يريد الإصلاح والقضاء على الفساد.

لم تأخذ السلطة السياسية جانب الانتظار بل أطلقت مبادرة تعديل الدستور تمحورت حول سبعة مرتكزات أساسية وهي :

-التكوين الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية .

- ترشيح دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية ، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان .

- الارتقاد بالقضاء إلى سلطة مستقلة .

- توطيد مبدأ فضل السلطات وضمان توازنها .

- تعزيز الآليات الدستورية الضامنة لحقوق المواطن .

- تقوية آليات تحقيق الحياة العامة .

- دسترة مسألة تعديل دساتير السابقة في المغرب تعتبر ممارسة ملكية صرفة.[1]

المبحث الثاني : إستراتيجية دول المغاربية للتعامل مع التحديات المجتمعية والبيئية .

تسعى الدول المغاربية لمواجهة مجموعة من التحديات بما فيها المجتمعية والبيئية من خلال استراتيجيات تراها أسيل للخروج بالمنطقة المغاربية إلى بر الأمان من خلال مواجهة هذه التحديات التي تعيشها المنطقة ومحاولة تخلص منها خلال تدابير التي تتخذها في شكل سياسات إستراتيجيات.

المطلب الأول : إستراتيجية مواجهة تحديات المجتمعية

1- أزمة غرداية :

حاولت الجزائر حل أزمة غرداية فور اندلاعها تجنبا لانعكاساتها السلبية على البلاد كاملة وكأول خطوة لإخماد نار لفتنة ، أرسل رئيس عبد العزيز بوتفليقة وفدا رفيع

[1] عبد العزيز قراري ، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد د. م . ن : شرف ، 2013 ص ص 254-255 .

الراهنة

المستوى إلى غرداية محاولة منه لتهدئة الأوضاع من خلال مقابلة أعيان المنطقة والتحاور معها لإيجاد حل للأزمة .

لم تفلح الحلول الترقيمية التي جربها منحلوا للسلطة الموفدين إلى المدينة منذ أن اندلعت أحداثها أواخر سنة 2013 [1] .

وأمام تسارع الأحداث بادر الرئيس الجزائري اتخاذ قرارين متناقضين حول أزمة غرداية في غضون أقل من 48 ساعة، اتخذ الأول مطالبا بتكليف الجيش بإدارة الأزمة ثم جاء الثاني لكي ينقصه ويعيد صلاحية تسيير الأزمة الداخلية .[2]

لمحت مصادر جزائرية إلى أن بوتفليقة أراد فعلا أن يدفع بالجيش للمواجهة لكنه تراجع في آخر لحظة لأنه خشي من السيناريوهات العسكرية تدخل التي قدمها قائد الناحية العسكرية الرابعة للرئاسة بعد زيارته التنفيذية للغرداية ، ويقول مراقبون أن بعض المقربين من الرئيس نصحوه عدم المجازفة بعسكرة الحل في غرداية خوفا من استغلاله كشرارة الإطلاق الربيع العربي في الجزائر[3] .

قامت وزارة الداخلية بإجراء ثلاث تحقيقات: الأولى تعلق بنوعية الذخائر التي استعملت في اعتداءات ، كما أمر بإجراء تحقيق حول سبعة وجود تقصير أمني، بأهم من الرئيس بوتفليقة ،أما التحقيق الثالث فتعلق بشبيهة وجوه تخطيط يكون قد سبق مجزرة القرارة [4] .

وشكل الوزير الأول عبد المالك سلال لجنة تضم ثلاث دوائر وزارية ، وهي الداخلية والسكن والتضامن الوطني لمتابعة اللجنة الولائية والأمنية ، التي شكلها والي لولاية لإحصاء الممتلكات المتضررة وجميع الملفات الخاصة بالمتضررين ليتم منحهم

---

[1] سليمان حاج إبراهيم ، أزمة غرداية الجزائرية : سلطة غائبة وحلول سطحية في مواجهة تحريض طائفي عدم متحصل عليه من موقع :

www . alquds . co . uk /? p = 3710001.

[2] ما تريد أن تعرف حول أزمة غرداية الجزائرية ، متحصل عليه من موقع نوت بوست

www. Moon post . org .

[3] صراع أجنحة في السلطة يهدد بنقل أزمة غرداية للهموم لجزائر متحصل عليه من موقع

www . middle – east – online . com /?id = 2203630 .

[4] ما تريد أن تعريفه حول أزمة عرداية الجزائرية مرجع سبق ذكره..

الراهنة

الإعانات اللازمة والتي تصل إلى حدود 100 مليون سنتيم ، حيث تعكف اللجنة الولائية عل إحصاء المحلات التجارية المنازل التي تعرضت للحرق والسطو[1] .

ثانيا أزمة الطوارق

تسعى الدولة الجزائرية إلى تبني رؤية تقوم على سياسة وقائية للحد من انتشار الفوارق وتداعيات على المنطقة خصوصا الجزائر من خلال توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جعلهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية [2]، فإن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تمديد الأزواد ونشاطهم المسلح ، لأن مالي والنيجر لم تقدما أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق فإنها تبقى تهديدا كاهنا للأمن الحدود الجزائري بالرغم من ان الطوارق الجزائريين لا توجد لديهم مشكلة مع الجزائر ولم يرفضوا أبدا انتمائهم لها [3] ويكمن التهديد في أن الفرق من بروز قوى متطرفة في أوساط الفوارق الجزائريين تتبنى طالبا انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين فنتيجة للرابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاثة و بسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في منطقة الصحراء الكبرى (بين الجزائر وفرنسا ، وبين الجزائر والمغرب ، وبين الجزائر وليبيا) ومع عمل عدد من الجمعيات الفرنسية على دفع بعض الجماعات الطوارقية لتبني مطالب متطرفة ، يبق احتمال أمباء مشروع الدولة الصحراوية الكبرى ، ونبني فكرة الاستقلال من طرف المجتمع الطوارقي الجزائري قائما ، وفي حال تم تبني هذا المشروع فهذا يعني تفجيرات نزاعات حدودية ضخمة في منطقة الصحراء الكبرى يتهدد بالتأكيد الأمن الجزائري بالنظر لفض المنطقة الصحراوية الجزائرية (غاز ، بترول ، لذهب ... الخ) وثانيا التدخل الأجنبي بذريعة

---

[1] 100 مليون تعويض للمتضررين في أحداث غرداية متحصل عليه ممن موقع
www . elhadaf . com / artcl / detail ? titre = 100 .

[2] بوحنية قوي ، مرجع سبق ذكره .

[3] عبدون الحامدي أمن الحدود وتداعيات الجيو سياسية على الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات دولية جامعة المسيلة 2015 ص 115 .

التدخل الإنساني الإغاثة للطوارق ومن جمع المعونة الدولية أو مواجهتهم في حال إذا ما صنعوا كجماعات إرهابية ما يعتبر خطا أحمر في العقيدة الأمنية الجزائرية [1].

وعلى سعيد الدائرة الإفريقية فإن تأثير إستراتيجية الجزائر الأمنية في التعامل مع مسائلها وتهديداتها الأمنية على غرار إستراتيجيتها مغاربيا يلتمس في بعدين داخلي وخارجي

داخليا : لفت الانتباه إلى تأخر في التغطية الأمنية والعسكرية للجناح الجنوبي والإقليم الصحراوي والسعي لتداركه عبر مراقبة وحراسة أوسع للحدود البرية الجنوبية بالدعم المادي لقواتها الملحة بفرض تقليص هامش انعكاساتها إلى أقصى جد ممكن من ناحية ومن ناحية أخرى تنمية مناطق قطون الطوارق ومتجمع امتيازات خاصة ودمجهم أكثر في المجتمع الجزائري .

أما خارجيا : فتتمثل في معالم تأثير الاستراتيجيات الجزائرية بمجريات الدوائر الإفريقية: الدفع نحو التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع حكومات كل من مالي والنيجر مع أشرك متى أزواد الطوارق لتجنب أي تدهور في النزاع الدائر بينها، وتتمثل إستراتيجية الجزائرية الأمنية تجاه التهديدات الناشئة عن نشاط أزواد الطوارق في تغليب الطابع الغير العسكرية ، مع حضور مكثف وقوي في مخلف حالات الوساطة التي بلغ عددها في مستهل التسعينيات 13 مرة[2] .

إلا أن عدم احترام الطرفين المالي والطوارقي للاتفاقيات المبرمة بينها كان يؤدي ففي كلل مرة غلى اضطراب مجددا ولتدخل لجزائر على الوساطة بسرعة، نوعها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي وعلى إثر اشتداد أو الصراع سنة 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة شخصيا كدليل

[1] حسام حمزة ، الدوائر الجيو سياسية الأمن القومي الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة باتنة 2015 ص 92 .
[2] نفس المرجع السابق ، ص 191

الراهنة

على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبالتهديد الذي شكله إقليم أزواد بصفة خاصة[1] .

المطلب الثاني : إستراتيجية مواجهة لتحديات البيئية :

منذ مشاركة المغرب في قمة الأرض بريوديجانيررو سنة 1922 لم يتوقف هذا الأخير عن العمل من أجل التوفيق بين مفهومي المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة ، لقد نتج عن هذا الالتزام وعي عام بمشاكل البيئة ومنح سياسات مسجمة بهدف حلها.

أولا : الحالة البيئية بالمغرب :

تخضع البيئة بالمغرب لإكراهات قوية بسببها أساسا النمو الديمغرافي التمدن وضرورات التنمية الاقتصادية .

التلوث الهوائي: ينتج في المغرب أساسا عن الصناعة من حركة السير وتأتي 56% من الغازات المسببة للاحتباس الحراري من قطاع الطاقة .

تلوث المياه : تتعرض الموارد المائية للتلوث بسبب تفريغ المقذوفات الصناعية والمنزلية دون معالجة مسبقة ، والاستعمال المكثف للمبيدات والأسمدة ومطارح النفايات التي تركز غالبا على ضفاف المجاري المائية .

تدهور حالة التربة : 22.7 مليون هكتار من الأراضي لصالحة للزراعة منها 18% تستدعي اتخاذ تدابير صارمة لحماية التربة بالإضافة إلى انجراف التربة وزحف الرمال .

اجتثات الغابات : تتعرض الغابات للمختلف أنواع التدهور الذي يتجلى في تراجع يبلغ 31 هكتار في السنة [2].

[1] إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ، من موقع إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ، من موقع www . Alegria chanel . net / 20/12/06

[2] البيئة المغربية والتحديات الكونية الحالية ، متحصل عليه من موقع : www .geopratique.com /2015/10/quiz 1. Html

ثانيا : إستراتيجيات المغرب لمواجهة لتحديات البيئية :

وفي هذا الإطار اعتمد المغرب إستراتجية للتنمية المستدامة تعزز التوازن بين الجوانب البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة المعيشية للمواطنين وتعزيز الإدارة المستدامة لمواد الطبيعية و تشجيع استخدام تكنولوجيا الطاقة النظيفة [1] .

وتم إدماج البيئة في السياسات التنموية والمناهج التربوية عبر اعتماد ميثاق وطني شامل للبيئة والتنمية المستدامة ، وإصدار ترسانة من القوانين البيئة تهم على الخصوص الاقتصاد الأخضر ، وترشيد المياه والطاقة والنفايات والمحميات الطبيعية ، وكل هذا عبر عنه دستور 2011 الذي نص على مسؤولية الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية في تعبئة كل الوسائل المتاحة للتسيير أسباب العيش في بيئة سليمة وتحقيق تنمية المستدامة [2] ، ومن بين هذه الاستراتيجيات التي ووضعا المغرب ما يلي:

1- إستراتيجية 2020 وتهم المخطط الأخضر الذي يهمم الفلاحة.

2- المخطط الوطني للتنمية.

3- مشروع التنمية لحوض سير 2005 .

4- البرنامج الوطني للنفايات الصلبة .

5- الاستراتجيات الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي.

6- إستراتجية البرنامج الوطني للبيئة [3].

كما قام المغرب باحتضان قمة المناخ 22 في مراكش 2016 ، الذي يعتبر مكملا للقاء باريس كوب 21/ 2015 وهو أول اتفاق عالمي يبحث عن بلورة الإجراءات التطبيقية لترجمة المبادئ الرئيسية بشأن المناخ ، حيث جدد المشاركون في مؤتمر كوب22 الدعوة إلى العمل سرعة من أجل مجابهة التغيرات المناخية مخاطرها ، وتهدف قمة مراكش إلى تكثيف الجهود الدولية وإيجاد سبل ترجمة عملية لاتفاقية باريس حول المناخ

[1] فاطيمة الأزهر، التغيرات المناخية ورهانات التنمية المستدامة متحصل عليه من موقع : www .nador 24 ..com/a- 174277.htm

[2] فاطيمة الأزهر، مرجع سبق ذكره

[3] سكينة قادة ، إحصاءات البيئة والطاقة ، المغرب : المندوبية السامية للتخطيط مديرية الإحصاء،، 2013 ، ص 03 .

الراهنة

[1] . التي ألزمت موقعيها على السعي إلى خفض حرارة الأرض بأكثر من درجتين مؤويتين.[2]

وتنموي المملكة المغربية التركيز على استراتجياتها الوطنية الطوعية في مجال الطاقات الخضراء بعد شهر من تدشينها أحد أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم على أبواب الصحراء ،ويطمح المغرب إلى تغطية 52% من حاجاته من الكهرباء من الطاقات المتجددة ذلك حلول 2030[3]

المبحث الثالث : تقييم التعامل المغاربي مع التهديدات الراهنة .

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم انجازات ومعيقات التعامل المغاربي مع التهديدات الراهنة وذلك من خلال التطرق لمطلبين ، يتناول الأول الانجازات ويتناول المطلب الثاني معيقات التعامل المغاربي مع التهديدات في إطار الاتحاد المغاربي ككتلة وواحدة.

المطلب الأول : الانجازات والإخفاقات:

أولا : الانجازات :

أمام التهديدات المتصاعدة في منطقة المغرب العربي ، تحاول الجزائر التعامل و الوضع الأمني في دول الجوار يعذر وفق منطق استراتيجي واقعي ، حيث كثفت من التنسيق الأمني والاستخباراتي مع تونس نظرا إلى الارتباط الوثيق بين كتيبة عقبة بن نافع التونسية وعدد من الكتائب الجزائرية مثل الفتح المبين وغيرها الموالية للقاعدة وداعش على حد سواء .

[1] حسن مصدق ،، قمة مراكش التغيرات المناخية تلامس اسود السيناريوهات www. Alarab .co. uk/ article/ more news/944349

[2] قمة المناخ بمراكش ، متحصل عليه منن موقع : .. www. .net/ news international/ 2016/11/07 Algazera

[3] المغرب اقساح قمة المناخ بمراكش ، متحصل عليه من موقع . www . France 24 . com 01/2016/11/07

أما بالنسبة للأزمة الليبية فتعتبر الجزائر أن استقرارها يعتمد على محورين أساسين أولها امني قوامه نشر وحدات عسكرية وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل لتأمين الحدود ، ثانيهما دبلوماسي يقوم على اعتماد الوساطة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المشاركة في ليبيا التي أصبح الوضع فيها مربكا بالنسبة للجزائر[1] .

وهذا أهم الانجازات التي قامت بها الجزائر ففي مجال مكافحة الإرهاب على اثر الهجمات المأساوية التي عرضت لها الجزائر في 16جنففي2013 بحقل الغاز تقتورين في عين أميناس مع الحدود الليبية سيطرت فيها الكتيبة الإسلامية " المسالمين "تتكون من 32 شخص من جنسيات مختلفة أمسكت ب 700 جزائري و 134 رهينة أجنبية حيث طالبت هذه الجماعة انسحاب القوات الفرنسية من مالي وكذا إطلاق سراح المصري عمر عبد الرحمن وكذلك العالمة العراقية عافية صديقي [2]..

تجاوزت الجزائر هذا التحدي ، من خلال عقدتها الأمنية وسياستها الخارجية التي ترافع للثلاث مبادئ أساسية في ما فيها مع مسائل خطف الرهائن وهي تجريم دفع الفدية للإرهابيين وتجفيف منابع تحويل الإرهاب حيث تعتبر الفدية أحداهم مصادر تمويل الإرهاب ورفض الإفراج عن معتقلين إرهابيين مقابل الإفراج عن محتجزين ورفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية حيث لا نفاوض ولا مساومة مع الإرهاب ووعيا منها أن الرضوخ للابتزاز والموافقة على مطالب الجماعات الإرهابية سيشجعها على مواصلة أنشطتها الإجرامية[3] .

وتعتبر قضية تفنتورين ثمرة جهد مقاربة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب [4] ومن بين أيضا الاستراتجيات الناجحة في مجال مكافحة الإرهاب نجد المغرب التي رسمت إستراتيجية جديدة للدولة طويلة المدى تستهدف جذور العقف والإرهاب من خلال المواجهات اجتماعية واقتصادية والتعليمية والدينية ووقع الرهان على استقرار

[1] الجزائر تواجه لتهديدات الأمنية برفع التأهب على حدودها " جريدة العرب ، السنة 37 ، العدد 9879 ، 2015 ص 2 .

[2] سيطرة باسط ،الإستراتيجية الجزائرية للمكافحة الإرهاب 1999-2014 ، مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3- 2012 ص 103 ..

[3] سليم بوسكين مرجع سبق ذكره ص 196 .

[4] ملف الجيش ، العدد 618 ، جانفي 2015 ص 38 .

الراهنة

المؤسسة الملكية من خلال تأكيد مؤسسة لإمارة المؤمنين وإعادة الاعتبار لها ولمقتضياتها[1] ، حيث ساهم في إنشاء منظومة أمنية قوية حصنته من التهديدات التي يمتلكها ما يسمى تنظيم القاعدة في المغرب العربي وأصدرت الحكومة المغربية قانونا جديدا لمكافحة الإرهاب ، تضمن خلال القانون تغليظ العقوبات لتشمل السجن ب 10 سنوات لمن يتورط في أعمال إرهابية والسجن المؤبد لمن تسبب في أعمال إرهابية في إحداث إصابات جسيمة للآخرين ، وعقوبة الموت إذا أدوت بحياة أي ضحايا وتم إصدار قانون لمحاربة غسيل الأموال في 2007.[2]

وقد جمعت المغرب بين ثلاثة عناصر أساسية لدعم التحديات الإرهابية :

1- بنية أمنية حصينة لاستباق العمليات الإرهابية : حيث شدد المغرب المراقبة إلى حدوده مع الجزائر تعزيز تواجد الجيش على حدود المملكة الجنوبية وإطلاق برنامج " حذر" الذي يجمع عناصر قوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة .

2- محاربة الفقر في مهده : حيث أطلق الملك محمد السادس سنة 2005 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، وانخرطت الحكومة المغربية في سياسة الاستثمارات العمومية الضخمة في البنيان التحتية والقطاع الاجتماعي بهدف محاربة الفقر والتهميش .

3- مراقبة المجال الديني ونشر القيم الحقيقية للإسلام : دامت في دار البيضاء في ماي 2003 كان بمثابة جرس إنذار للسلطات المغربية التي أدركت أن مئات المساجد عبر البلاد تعمل بعيدا عن مراقبة السلطات المختصة ، ومن ذلك الحين يخضع كل مسجد إلى قوانين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي لها الصلاحية في تعيين الأئمة والأمر التي تسرف عليها[3] .

---

[1] إستراتيجية المغرب في مكافحة الإرهاب متحصل عليه من موقع www. Alarab .co. uk

[2] سياسة المغرب في مكافحة التطرف و الإرهاب متحصل عليه من موقع www. Alarab .co. uk

[3] سمير بنيس ، هكذا أصبح المغرب رائدا عالميا في محاربة الإرهاب متحصل عليه من موقع . m.hespress .com /2017/05/07

الراهنة

المطلب الثاني : المعيقات :

فيما يتعلق باتحاد المغرب العربي ومواجهته للتهديدات الراهنة فإن المعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق أهدافه في كثيرة ومتنوعة منها :

1- اختلاف الأنظمة في بلدان الاتحاد .

2- حب الريادة بين الجزائر والمغرب في شمال إفريقيا.

3- قضية الصحراء الغربية ومشكل الحدود بين الدول المغاربية من أكبر معوقات اتحاد المغرب العربي .

4- المصالح الغربية في إفشال كل تكتل عربي .

5- المركزية في اتخاذ القرارات وعدم إشراك الشعوب في المشاريع الاتحادية .

وهناك أيضا عوائق تتجلى في الطبيعة الاقتصادية لكل بلد فالجزائر وليبيا .... كان في النتاج النفط وتصديره أما المغرب وتونس وموريتانيا يعتمدون أساسا على قطاعات الفلاحة و الصناعة وبالخصوص الخدمات السياسية التي تعرف تنافسا بين تونس والمغرب ، وتركز الدول المغاربية في مبادرات التجارية على السوق الأوربية حيث نجد تنافسا كبيرا بين المغرب وتونس فيما يتعلق بالفلاحة والنسيج والفوسفات ، إضافة إلى أن دول الاتحاد تفاوض السوق الأوروبية فرادي وليس ككتل جغرافية وسياسية مستقرة [1] .

كما يتميز اتحاد المغرب العربي يتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن المعاهدة المؤسسة لها مما جعله عرفته لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء خاصة إذ تحدثنا على مبدأ الإجماع لتمرير أي قرار ، فأحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها[2] .

بالإضافة إلى انعدام الإدارة السياسية لدى القادة المغاربين الذين تعاقبوا على السلطة في تفعيل بناء اتحاد المغرب العربي ووضع آليات ضرورية لتوطيد هذا البناء وخلق ظروف المواتية للعمل المشترك المتكامل المنسق لترسيخ دعائمه .[3]

---

[1] عبيسات بوسلهام ، اتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود والجهود التكامل متحصل من موقع www. Maroc droit . con

[2] لماذا فشل اتحاد المغرب العربي ، متحصل عليه من موقع . www .noon . post . org

[3] محمد الأمين ولد الكتاب ، معوقات المسيرة المغاربية وبعض سبل مواجهاتها متحصل عليه من موقع www .Sahamedias . net .

الراهنة

* طغيان الجانب الأمني على العلاقات المغاربية وسيطرة النزعة الفطرية على الدول المغاربية في وضع إستراتيجية للحد من التهديدات أو التقليل منها [1].

[1] الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية ، متحصل عليه من موقع / R doc.. unv. SBA : dz hamdle (01/05/2017) 11 :331 .

خاتمة

الخاتمة :

نتج عن التغيرات الجذرية التي عرفها العالم على عدة مستويات مجموعة من الفواعل الجديدة و الفاعلة على الساحة الدولية ،قادرة على اعطاؤ نظرة شاملة للدراسات الامنية التي كانت واحدة من بين المجالات الفكرية الاكثر تجددا و عرفت حركة تنظيرية متسارعة بعد نهاية الحرب الباردة ، فقد اختلفت مستويات التحليل للنظريات و المقاربات الخاصة بالدراسات الامنية اضافة لعدم وجود كم معرفي في مفهوم الامن في حد ذاته فقد اخذ هدا الاخير مسارات عدة انطلاقا من الدراسات التقليدية التي اسندت بشكل اساسي على المنظور الواقعي في محاولة تحليل الظاهرة الامنية فتعتبر الدولة على انها وحدة التحليل الاساسية و محور اي سياسة امنية .

- اثبتت الاهتمامات العالمية على ان قضايا الامن باتت تشكل اولويات رسم السياسات لدى الدول سواء على المستوى الداخلي او المستوى الخارجي، مستندة على مجموعة من النظريات فاللبرالية ركزت على الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون و الاستقرار في حين النظرية النقدية اهتمت بمفهوم الامن الانساني معتبرة الفرد هو الوحدة المرجعية للامن و ليس شيئا مجردا كالدولة ، و من جهتها اهتمت النظرية البنائية بالبناء الاجتماعي للامن وجعلته بناءا اساسيا تكون فيه الاولوية للتفاعل الاجتماعي، كما ركزت مدرسة كوبنهاغن على اهمية كل من الهوية و فعل الخطاب في تحليل المسالة الامنية ، لذا لم يعد مفهوم الامن يقتصر فقط على الجانب العسكري (المفهوم التقليدي)،اتسع ليشمل عدة مجالات اخرى .

- تعتبر منطقة المغرب العربي مركزا للتجاذبات نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام و هذا مايزيد من ارتفاع و تيرة التهديدات و الصراعات داخل المنطقة ، ماجعلها تواجه مجموعة من التحديات العسكرية كالارهاب و الجريمة المنظمة (الجزائر فيما يخص الارهاب ، و المغرب في الجريمة المنظمة)، و تحديات السياسية والتي تمثلت فيما عايشته المنطقة من مشاكل حدودية التي خلفها الاستعمار ، بالاضافة الى الانقلابات التي مست مختلف انظمة الحكم المغاربية .

- و ابرز تحدي واجهته المنظمة ماسمي (بالربيع العربي) اي الثورات العربية التي مست تونس و ليبيا ، ما جعل الدول المغاربية تتسارع لايجاد مجموعة من الاستراتيجيات للتصدي لهذه التحديات ، كالخطوة التي اتخذتها الجزائر في مجال مكافحة الارهاب من خلال قانون : السلم و المصالحة الوطنية التي جاء بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .

- في حين لجات المغرب الى قوانين ردعية ايضا في مجال مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة ،على الرغم من هذا فيجب على الدول المغاربية في مكافحتها للارهاب ان تجد حل للاسباب المؤدية للظاهرة و محاولة استئصالها بدل القيام باستراتيجيات عسكرية للحيولة دون تنامي الظاهرة و ذلك من خلال النصوص بالتنمية فمما يعاب على العلاقات بين الدول المغاربية ضالة الانجازات بالمقارنة مع الاخفاقات .

المصادر والمراجع

- قائمة المصادر و المراجع

أولا : القران الكريم .

ثانيا : الكتب باللغة العربية .

- جون بيليس ، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، دبي : مركز الخليج لابحاث ، 2004.

- يوزنادة معمر، المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1992.

- بنعنتر عبد النور، البعد المتوسطي للامن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2005 .

- مقلد اسماعيل صبري ، الاستراتجية و السياسة الدولية ، المؤسسة العربية للابحاث، ط1 ، بيروت : 1973 .

- طاغور هشام ، دون النخب السياسة في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية ، الواقع و الرهانات ، (مصر : مكتبة الوفاء القانونية)، 2014.

- الجابري محمد عابد و اخرون وحدة المغرب العربي ، (لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية) ، 1987.

- بخوش صبيحة ، اتحاد المغرب العربي بين واقع التكامل و المعوقات السياسية، 1989-2007، (الأردن : مكتبة الحامد للنشر و التوزيع)،2011.

- مرابط مصطفى و آخرون، تكلفة عدم انجاز مشروع الاتحاد المغاربي الدراسات للجزيرة (لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون)2011.

ثالثا : المجلات و الدوريات

- بن عنتر عبد النور ، تحلور مفهوم الامن في العلاقات الدولية ،مجلة السياسة الدولية ، العدد 160، افريل 2005.

- حمدوش رياض ، تحلور مفهوم الامن و الدراسات الامنية في منظورات العلاقات الدولية :"مداخلة صمن الملتقى الدولي ، الجزائر و الامن في المتوسط، واقع و افاق تنظيم جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر 2008

- مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية،(الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع) 2004

- ولد السالك ديدي، اتحاد المغرب العربي،اسباب التعثر و مداخل التفعيل .

- بانوية دريس ، جرائم الارهاب في دول المغرب العربي ، تونس ، الجزائر و المغرب انموذجا ، دقائق السياسة و القانون ، العدد : 11/ جوان 2014

- غلابيني عارف ، الجريمة المنظمة و اساليب مكافحتها ، المديرية العامة للامن الداخلي: معهد قوى الامن الداخلي ، بحث معد للترقية 2008.

- الحناشي عبد اللطيف ، العلاقات التونسية الليبية و مرتكزها ، معملياتها ، مساراتها المحتملة ، مركز الجزيرة للدراسات ، تونس.

- عبد المولى عزا الدين ، اضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطية من مركز الجزيرة للدراسات

- شوابل عاشور ، تداعيات الربيع العربي على ليبيا واقع و رؤية ورقة مقدمة الى مؤتمر –تحول قطاع-* *الامن –العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الاوسط ، جامعة بنغازي 2014.

- هادي رجاع ، المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كاداه لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، العدد 06،2015.

- عبدوس عبد العزيز ، تقييم التنافسية الصناعية التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير) ، مجلة الباحث ، العدد 13.2013.

- اعجال مدمر لمين لعجال ، معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك ، مجلة الفكر ، العدد5.

رابع : الموسعات و المعاجم :

- ابن المنظور محمد أبو مكرم المغاربي، لسان العرب ، ط1، القاهرة : دار الحديث ،2003.
- عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، الموسوعة السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1979.

خامسا : المذكرات

- حجتج عمار السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الاوروبي ، استراتجية جديد لاحتواء جهوي شامل ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات ، جامعة باتنة 2002.
- الباشا فائزة ، الامن الاجتماعي و العولمة ، المركز العالمي للدراسات و ابحاث الكتاب الاخضر ، الموسم الثقافي 2006.
- ادابير احمد ، التعددية الاثنية و الامن المجتمعي ، دراسة حالة مالي ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و الدولية جامعة الجزائر 03، 2012.
- برحال حواء ، السياسات الامنية الامريكية في افريقيا ، رسالة لنيل شهادة ليسلنس فس السياسة الدولية و العلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، 2008.
- درغوم اسماء . البعد البيئي في الامن الانساني ،مقاربة معرفية رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، جامعة منتوية ، قسنطينة ،2009.
- حقاني حليمة ، و التنمية في تحقيق الامن الانساني ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية الدولية ، جامعة الجزائر ،2012.
- قسوم سليم الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3،2010.

- ععمار بالة ، مكانة الولايات المتحدة الامريكية ضمن الترتيبات الامنية في منطقة البحر الابيض المتوطه رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسة ، جامعة باتنة ،2011

- مسالي التنمية ، التهديدات الامنية الجديدة في المغرب العربي و استراتجيات مواجهتها ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2010.

- معمر خالد ، التنظيم في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب البادرة ، دراسة الخطاب الامني الامريكي بعد 11 سبتمبر ، لنيل شهادة ماجيستر في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2009.

- نزاري صفية ، الامن الثقافي المنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة ، دراسة مقارنة لحالات ال، تونس ، المغرب رسشجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخصر –باتنة -2011.

- جندلي عبد الناصر، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية ، دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

- حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري ، رسالة شهادة ماجستيلر في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2010-2011.

- العربي حسين الدواجي ، التحديات الامنية في شمال و غرب افريقيا و اثرها على مستقبل التكامل المغاربي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مستغانم ، 2014.

- مقلش هند امنية ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الوحدة المغاربية 1989-1999، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مستغانم ،2013.

- سنوسي شهيناز ، التهديدات الامنية في شمال و غرب افريقيا و اثرها على مستقبل التكامل المغاربي ، مذكلرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص دراسات جيوسياسية ، جامعة مستغانم 213-2014.

- مصطفاي عائشة ، اتحاد المغرب العربي ،دراسة في المعوقات و التحديات ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصرة ، جامعة الوادي . 2013-2014.

- مسكين فاطمة .اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات السياسية الراهنة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، 2014-2015.

- بالبشير جيلالي ، دور الجزائر في مواجهة التهديدات الامنية في منطقة المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية جامعة مستغانم -2014-2015.

- شاكري قويدر ، التحديات المتوسطية للامن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، جامعة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ،2014-2015.

- سعيدي ياسين ، التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي ، لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة وهران2 ، 2015-2016.

- بني ادم ، دور المجتمعات الاقليمية العربية في الوحدة 1981-1993، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر ، 1993 -1994.

- عني سمية الحاج ، التكامل و الاندماج في الدول المغاربية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، 2015.

- العكاف نعيمة ،التهديدات الامنية لدول المغرب العربي في ظل التطورات الدولية الراهنة (الجزائر ، المغرب ،تونس ،انموذجا) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة مستغانم.

- شيخ فتيحة ، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية و العولمة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية ، كلية السياسة و الاعلام ، الجزائر،2007

- مقروس كمال ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ، دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية و التجربة المغاربية ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ،2014 .

- زندي عادل ، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلة في دول المغرب العربي خلال فترة 1995-2010 ،مذكرة الماجستير ،جامعة بسكرة ،2013 .

- قلاع الدروس سمير ،المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 3،2013

سادسا:المواقع الالكترونية :

- تعرف عليها انقلابات غيرت العالم العربي :

www. Radioswa .com.

- من اكثر الانقلابات العسكرية دموية في التاريخ من موقع:

.www.huffpostarabi

- اشهر الانقلابات العسكرية الفاشلة تعرف على نهاية المنفذين

www.masralarabi a .com

- ياصامورا ،تر: عادل زقاغ، مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية نقلا عن موقع :

http ://www.geocitie.com/adel zaggagh /secpt .ht ml.

- العلاقات التونسية و الليبية بعد الثورتين ، تراجع اقتصادي و سياسي نقلا عن موقع :

Attps ://www.alarabiya.net.

- حسنم مصدق ، اقتصاديات المغرب العربي و معوقات التكانل الاقليمي .نقلا عن موقع:

www.alarat.com.uk/ art icle/opinion /88719.

- عمار بوعلام شيرة و ابو طير نبيل،الطاقة المتجددة و تحسينات استغلالها في بلدان المغرب العربي ،نقلا عن الموقع:

www.caus.org.16/pdf

- ودادي ولد الصبحي ،التبادل التجاري بين اتحاد المغرب العربي و سبل تقريره نقلا عن موقع:

.org /component /content/article /115www.cners

- عبد الحافظ الصاوي ، اسباب صعف اقتصادات المغرب العربي ، جزيرة نت على الموقع :

.net / news /ebusiness/2015/1/25.www.aljazeera

- كبور نعيمة ، معوقات التبادل التجاري لدول التحاد المغرب العربي و سبل مواجهتها ، نقلا عن الموقع :

.www.Enssa.net./enssea/majalat/2225

- بودهان ياسين ، غرداية الجزائرية اعراض التهميش و عجز النظام الجزيرة نت،الموقع:

/reportsandinterviens/2015.www.algazeera.net

- فريق تحرير ،تون بوست ازمة غرداية على الموقع :

.www.nonpost.org

- مسلم محمد ، لماذا استعصى حل ازمة غرداية ،الشروق . على الموقع :

online .com/ara/articles /486778.ht ml.www.Echorouk

- استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي من الموقع :

channel.net/06/2012/23 :05www.algeria

فهرس

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
بسملة	
دعاء	
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	
الفصل التمهيدي: تأسيس الإتحاد المغاربي	01
الفصل الأول :: الإطار النظري للدراسات الأمنية	10
المبحث الأول : الأمن دراسة إيتمولوجية	12
المطلب الأول : مفهوم الأمن	12
المطلب الثاني: المفهوم التقليدي للأمن	14
المطلب الثالث: المفهوم الجديد للأمن	15
المبحث الثاني: مستويات و إبعاد الأمن	18
المطلب الأول : مستويات الأمن	18
المطلب الثاني : إبعاد الأمن	23
المبحث الثالث : المقاربات النظرية في دراسات الأمن	28
المطلب الأول : المقاربات الوضعية : الواقعية اللبرالية	28
المطلب الثاني : المقاربات ما بعد الوضعية : البنائية ،النقدية	30
المطلب الثالث : مدرسة كوبنهاغن	33
الفصل الثاني : التحديات الأمنية للمغرب العربي	41
المبحث الأول: التحدي العسكري و السياسي	43
المطلب الأول : التحديات العسكرية لدول المنطقة المغاربية	43

المطلب الثاني : التحديات السياسية لدول المنطقة المغاربية	48
المبحث الثاني : البعد الاقتصادي للمنطقة المغاربية	57
المطلب الأول : الإمكانات الاقتصادية لدول المغرب العربي	57
المطلب الثاني : معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي	60
المطلب الثالث: آليات تجاوز المعوقات الاقتصادية في المغرب العربي	64
المبحث الثالث: التحدي المجتمعي و البيئي	67
المطلب الأول: التحدي المجتمعي	67
المطلب الثاني: التحدي البيئي	70
الفصل الثالث : إستراتيجية الدول المغاربية لمواجهة التهديدات الراهنة	74
المبحث الأول : إستراتيجية الدول المغاربية لمواجهة التحديات الأمنية	76
المطلب الأول : إستراتيجية الدول المغاربية لمواجهة الإرهاب "الجزائر نموذجا	76
المطلب الثاني : سياسات الدول المغاربية لمجابهة الجريمة المنظمة	77
المطلب الثالث : سياسات الدول المغاربية لمجابهة الربيع العربي	80
المبحث الثاني : إستراتيجية الدول المغاربية للتعامل مع التحديات المجتمعية و البيئية	82
المطلب الأول : إستراتيجية مواجهة التحديات المجتمعية (الجزائر)	82
المطلب الثاني : إستراتيجية مواجهة التحديات البيئية (المغرب)	86
المبحث الثالث : تقييم التعامل المغاربي مع التهديدات الراهنة	88
المطلب الأول : انجازات	88
المطلب الثاني : معيقات	90
الخاتمة :	92
قائمة المراجع و المصادر	94
الملاحق	95
فهرس الموضوعات	104

الملخص:

تعتبر الدراسات الأمنية واحدة من بين الحقول المعرفية الأكثر انتشارا في الوقت الراهن، و ذلك راجع لما تمثله الظاهرة الأمنية من أهمية الأفراد و الشعوب و الدول ، إذ تعرف منطقة المغرب العربي مجموعة من التحديات الأمنية و السياسية التي تهدد الأمن واستقرار الدول المغاربية، وذلك راجع لموقعها الاستراتيجي الهام ، مما يزيد من ضرورة تكتل الدول المغاربية و حتمية إيجاد إطار لتنسيق السياسات و الجهود المشتركة في مجابهة هذه التحديات الأمنية متمثلة في : الظاهرة الإرهابية ، انتشار الجريمة المنظمة، مشكل الهجرة غير الشرعية ' و أزمة الطوارق و تداعياتها على المنطقة المغاربية ، و ما عرفته هذه الأخيرة من ثورات (الربيع العربي) 2011 ، ما جعل دول المنطقة تعمل على اتخاذ مجموعة من الاستراتجيات لمجابهة هذه التحديات كل دولة على حدى و ليس في إطار اتحاد المغرب العربي .

Abstract:

Security studies is considered as one of the most important cognitive fields in the contemporary word. Because of the importance of security itself to individuals, people and states. The Maghreb Arab region experiences a group of political setbacks that threaten its security and stability, what makes it a necessity to strengthen its coalition and integrity and shore the common efforts, and collaborate strategies to face.

These menaces, such as: terrorism, organized crime, Illegal immigration, Touareg crisis and its effect on the Maghreb region in addition to the Arab spring revolts all these factors force the Maghreb states to word together to draw strategies dealing with these threats.